



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم: علوم التسيير

## الموضوع

إستخدام جدول سيولة الخزينة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة  
الإقتصادية  
(دراسة حالة مؤسسة بيسكو فروي - بسكرة -)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير  
تخصص: فحص محاسبي

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالبة:

لعمرى أصيلة <

حربي عز الدين <

...../2017	:
.....	

الموسم الجامعي: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



قال تعالى:

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون  
وستردون إلى علم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم  
تعملون"

{سورة التوبة الآية 105}

وقال أيضا:

"يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات  
والله بما تعملون خبير"

{سورة المجادلة الآية 11}

صدق الله العظيم

# الإهداء

الحمد لله فالتق الأنوار ، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار

صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ربنتي وأنارت دربي وأعانتني باصلوات والدعوات،

إلى أعلى إنسان في الوجود أمة الحبيبة أطال الله في عمرها،

إلى من عمل بكدي في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ماأنا عليه

أبي العزيز أطال الله في عمره،

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم ، إخوتي: أمير، بلال، عبد المالك،.. وأخواتي: نهلة،

زهراء نوال، ياسمين.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد.

إلى من أثار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة ، أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي،

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

## الشكر والعرفان

نشكر الله القدير الذي خلق الخلق بقدرته، وأنارهم بأحكامه، وأعزهم بدينه، وأكرمهم  
بنبيه صلى الله عليه وسلم إلى من لا يكفيه كل الكلام.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة لعمرى أصيلة الذي ساعدتني على إنجاز  
هذه المذكرة بنصائحها وتوجيهاتها القيّمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى عمال ومسؤولي مؤسسة بيسكو فروي-بسكرة-

وإلى السادة أساتذتي المحترمين الذين قبلوا مناقشة رسالتي هذه.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الخاص لكل من ساعدني وساندني من قريب أو بعيد  
في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
	بسملة
	آية قرآنية
	الإهداء
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الفرنسية
أ-ج	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: أساسيات حول التحليل المالي
3	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي
5	المطلب الثاني: أهمية وأنواع التحليل المالي
8	المطلب الثالث: استعمالات والأطراف المستفيدة من التحليل المالي
11	المبحث الثاني: مستلزمات ووظائف تحليل المالي
11	المطلب الأول: معايير تحليل المالي ومنهجيته واهم مقومات النجاح
15	المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي
16	المطلب الثالث: مصادر معلومات اللازمة للتحليل المالي
17	المبحث الثالث : أدوات التحليل المالي

17	المطلب الأول التحليل بواسطة القوائم المالية
38	المطلب الثاني : التحليل بواسطة التوازنات المالية
46	المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية
56	خلاصة
57	الفصل الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة
58	تمهيد
59	المبحث الأول : جدول سيولة الخزينة ، وتبويبها وتصنيفها
59	المطلب الأول : التطور التاريخي لجدول سيولة الخزينة ومفهومها
62	المطلب الثاني: تبويب جدول سيولة الخزينة وتصنيفها
66	المطلب الثالث:النقدية والنقدية المعادلة
67	المبحث الثاني:إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية
67	المطلب الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق طريقة مباشرة
68	المطلب الثاني: حساب العناصر المكونة للأنشطة الرئيسية وفقا لطريقة المباشرة
71	المطلب الثالث: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة الغير مباشرة
74	المبحث الثالث : مؤشرات تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المعتمدة على قائمة التدفقات النقدية
75	المطلب الأول :مؤشرات جودة السيولة
76	المطلب الثاني : مؤشرات جودة الربحية
78	المطلب الثالث: مؤشرات السياسة المالية
80	خلاصة
81	الفصل الثالث : استخدم قائمة سيولة الخزينة لتحليل الوضعية المالية لمؤسسة بيسكو فروي - بسكرة-
82	تمهيد
83	المبحث الأول :التعريف بالمؤسسة وأنواع منتجاتها
83	المطلب الأول:التعريف بمؤسسة بيسكو فروي-بسكرة-
83	المطلب الثاني:أهداف المؤسسة والهيكل التنظيمي الخاص بها



87	المبحث الثاني : تحليل الوضعية المالية لمؤسسة بيسكو فروي -بسكرة- بإستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي
87	المطلب الأول : تحليل الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي
92	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بأستخدام النسب المالية
	المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام المؤشرات المشتقة من جدول سيولة الخزينة
98	
98	المطلب الأول: مؤشرات جودة السيولة
100	المطلب الثاني: مؤشرات جودة الربحية
109	الخاتمة
113	المراجع
119	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
24	الميزانية المالية	1
25	الميزانية الوظيفية	2
26	اعداد الميزانية الوظيفية	3
29	منتجات واعباء حسابات النتائج	4
30	المنتجات والأعباء العملياتية	5
31	المنتجات والأعباء المالية	6
32	الانتقال من الاعباء حسب الطبيعة الى الاعباء حسب الوظائف	7
35	حسابات النتائج حسب الوظيفة وحسب الطبيعة	8
88	حساب راس المال العامل الخاص	9
89	حساب راس المال العامل الإجمالي	10
90	حساب احتياجات راس المال العامل BFR	11
90	حساب الخزينة TR	12
92	حساب نسبة التداول	13
93	حساب نسبة السيولة السريعة	14
93	حساب نسبة السيولة الجاهزة	15
94	حساب معدل دوران الاصول الثابتة	16
95	حساب اجمالي الاصول	17
96	حساب نسبة مردودية النشاط	18
96	حساب عائد الملكية	19
98	حساب نسبة التغطية النقدية	20
99	حساب نسبة كفاية التدفق النقدي	21
100	حساب التدفق النقدي الحر	22
101	حساب الاحتياجات النقدية الاساسية	23
101	حساب نسبة كفاية التدفقات النقدية	24
102	حساب مؤشر النقدية التشغيلية	25
103	حساب العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	26
103	حساب العائد على موجودات من التدفق النقدي	27
104	حساب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى حقوق الملكية	28

الصفحة	الملحق	الرقم
119	الميزانية جانب الأصول 2014	1
120	الميزانية جانب الخصوم 2014	2
121	الميزانية جانب الأصول 2013	3
122	الميزانية جانب الخصوم 2013	4
123	جدول حسابات النتائج 2014	5
124	جدول حسابات النتائج 2013	6
125	جدول سيولة الخزينة 2014	7
126	جدول سيولة الخزينة 2013	8

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
6	أهمية التحليل المالي في بناء أهداف المؤسسة	1
35	حسابات النتائج حسب الوظيفة والطبيعة	2
36	حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	3
37	حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	4
42	التمثيل البياني لأنواع رؤوس الأموال العاملة في الميزانية	5
70	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة.	6
73	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة.	7
84	المهيكل التنظيمي للمؤسسة بيسكو فروي-بسكرة-	8
86	مراحل عملية الإنتاج	9
91	التمثيل البياني لتغير نسب التوازن المالي	10
97	التمثيل البياني لتغير النسب المالية	11
105	التغير في مؤشرات تحليل جدول سيولة الخزينة.	12

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه تحليل جدول سيولة الخزينة في إظهار الوضعية المالية للمؤسسة وذلك لأتسام الوقت الحاضر بالتغير وشدة التنافس بين المؤسسات الاقتصادية بحيث أصبح الوصول إلى الوضعيات المالية المثلى غاية تسعى مختلف المؤسسات إلى الوصول إليها ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتحليل المالي الأمثل لجدول سيولة الخزينة .

ومن أهم أجزاء هذا الأخير النسب المستعملة في عملية التحليل المالي حيث تساهم بالنسبة الأكبر في الكشف عن عيوب أو نقاط الضعف لدى المؤسسة من أجل إصلاح وضعيتها وتدارك الأمر. بحيث نجد أن جدول سيولة الخزينة يوفر مختلف أو أدق القيم الخاصة بالتدفقات النقدية للمؤسسة حيث ساعد بشكل كبير في إظهار حالة المؤسسة كما كان الحال لدى دراسة وضعية مؤسسة بيسكوفري - بسكرة - الذي ظهر وضعية مالية ضعيفة نوعا ما بعد تحليل جدول السيولة الخاص بسنة 2014 و 2013 وفي الأخير يجب على المؤسسة أن تهتم بشكل كبير بتحليل جدول سيولة الخزينة لما له أهمية في توضيح و كشف وضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

### الكلمات المفتاحية:

تحليل مالي - جدول سيولة الخزينة - الوضعية المالية - النسب المالية

**Résumé:**

Cette étude visait à déterminer le rôle de l'analyse du tableau de liquidité du Trésor pour montrer la situation financière de l'institution, le spectre du fait que le changement de temps présent et l'intensité de la concurrence entre les institutions économiques de manière à accéder à des postes financiers optimaux très différentes institutions qui cherchent à accéder à et ne peut pas être Malk autorisée que l'analyse financière pour un programme optimal de liquidités de trésorerie.

Parmi les parties les plus importantes de ces derniers rapports utilisés dans le processus d'analyse financière, car elle contribue à la plus grande dans la détection des défauts ou faiblesses de l'institution afin de réparer et de repositionnement et de rectifier la situation.

Ainsi, nous constatons que la table de liquidité du Trésor fournit des valeurs différentes pour les flux de trésorerie de l'institution des feuilles où beaucoup contribué à montrer le cas de la fondation, comme ce fut le cas avec l'étude de la situation BISCO FRUIT - Biskra - qui est apparu la situation financière faible peu après l'analyse de votre calendrier de liquidité de l'année 2014 et 2013

Dans cette dernière organisation doit concerner une grande analyse de la table de liquidité du Trésor en raison de son importance dans la clarification et à la divulgation de la situation financière et économique de l'institution

**Mots clés:**analyse financière/ Tableau du Trésor de liquiditésituation /financière/Les ratios financiers

مقدمة

إن كبر حجم المؤسسات وتعددتها، وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون لها صفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى، مما يتطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة.

حيث أصبح التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي. كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية لمؤسسات الأعمال، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها .

ونتيجة للتغيرات في البيئة المحاسبية أصبح لزاما المؤسسات الاقتصادية إعادة النظر في طرق مساعدتها لتحسين أدائها و القدرة على الصمود في وجه المنافسة و من بين الأدوات المستعملة في تسيير المؤسسة ومراقبة فعاليتها، التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة الذي يساهم في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتحدد الاختلافات و الصعوبات التي تواجهها إذ أنه يتبنى النظام المحاسبي المالي أصبحت القوائم المالية تخضع للمعايير المحاسبية الدولية في العرض والتحليل وهذا يوجب مستعمليه أن يكونوا على دراية بالمبادئ و القواعد المستخدمة في إعدادها وتحليلها وبناء على هذا سنحاول عرض قواعد التحليل المالي عن طريق إستعمال أدوات التحليل المالي على القوائم المالية.

### إشكالية البحث:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يساهم تحليل جدول سيولة الخزينة في أظهار الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

ومن هنا يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

1/ ماهو التحليل المالي وجدول سيولة خزينة؟



2/ ماهي الأدوات المستخدمة في تحليل الوضعية المالية ؟

3/ كيفية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بيسكو فروي-بسكرة- ؟

4/ هل جدول سيولة الخزينة أداة كافية لأظهار الوضعية المالية للمؤسسة؟

### فرضيات البحث .

بغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية.

1. يعتمد جدول سيولة الخزينة في إعطاء أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة في توليد الأموال والمعلومات في استخدام السيولة .
2. يمكن الاعتماد على نتائج تحليل جدول سيولة الخزينة بالتنبؤ في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة .
3. تستخدم مؤسسة بيسكو فروي بسكرة جدول سيولة الخزينة كأداة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

### اهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة الى مجموعة من الأهداف هي :

- التعرف على العلاقة بين التحليل المالي و جدول سيولة الخزينة
- التعرف على جدول سيولة الخزينة وطريقة اعداده
- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من جدول سيولة الخزينة
- النسب المشتقة من جدول سيولة الخزينة التي تساهم في توجيه المؤسسة

### أهمية البحث :

يمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط التالية:

- اعداد جدول سيولة الخزينة وتحليلها يساهم في توجيه المسير نحو التنبؤ بالحالة المستقبلية للمؤسسة
- التعرف على جدول سيولة الخزينة وواقع استخدامه في المؤسسة الجزائرية
- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة والتزود بكل المعلومات المتعلقة بالسيولة الخاصة بالمؤسسة

أسباب اختيار البحث :

تم إختيار موضوع البحث بناء على العديد من الدوافع نذكر منها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية:

- كون البحث في مجال تخصصي
- الرغبة في فهم جدول سيولة الخزينة جيدا
- كون الموضوع يفيدني مستقبلا في الحياة المهنية

الأسباب الموضوعية :

- إبراز أهمية جدول سيولة الخزينة في تحليل في تحليل الوضعية المالية .
- أهمية الإعتماد على مؤشرات التوازن المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

المنهج والأدوات المستخدمة :

بغية الإلمام بجوانب البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي الذي يمكن من وصف وتحليل ودراسة جوانب النظرية للموضوع بغية التعرف على التحليل المالي وجدول سيولة الخزينة والعلاقة تربط بينهما أما في الجانب التطبيقي تم لاعتماد على المنهج دراسة الحالة هذا المنهج الذي يمكن من التعمق و فهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة وذلك من أجل إسقاط الدراسة النظرية تم اختيار مؤسسة بيسكو فروي-بسكرة-أما فيما يخص الأدوات المستعملة في البحث فقد إعتمدنا في الجانب النظري على المسح المكتبي للمراجع المتنوعة بين كتب ومقالات ومذكرات ومجلات ورسائل ماجستير أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا دراسة وتحليل مختلف القوائم المالية لمؤسسة بيسكو فروي-بسكرة-.

الدراسات السابقة.

من أهم الدراسات التي أنطلقنا منها في إعداد بحثنا مايلي:

\* محمد أمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي ،رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.

حيث طرحت المذكرة الإشكالية التالية \* ما مدى فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي\* حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج وهي :

إدارة التدفقات النقدية تهدف إلى توفير السيولة، تأمين الملاءة، تحقيق المردودية ومواجهة مختلف الأخطار المالية تحليل التدفقات النقدية في المؤسسة مرتبط أساسا بالطبيعة الدينامكية لها، الأمر الذي إستدعى البحث والتطوير في مجال القوائم المالية

تسيير التدفقات النقدية في المؤسسة مرتبط بالتقديرات، باعتبار أن المؤسسة تسعى لتسيير الظروف المستقبلية وليس السابقة

إدارة التدفقات النقدية مرتبط بدمج المؤسسة في الأسواق المالية والنقدية، دون الإنغماس المطلق فيها والذي قد ينجم عنه أخطار بإمكانها تهديد حياة المؤسسة ككل

العائد مرتبط بخطرت تغيرات أسعار الفائدة، والسيولة بخطرت نقص التعبئة، والمردودية بخطرت فائض التعبئة من خلال تكلفة الفرصة الضائعة

السوق النقدي يعتبر المرجع الأساسي لمسير التدفقات النقدية، لما يوفره من أدوات ملائمة لطبيعة التدفقات النقدية وأخطارها

يبقى السوق النقدي الجزائري ضيقا من خلال العمليات والأدوات، والمنتجات المالية المتاحة، نتيجة للقوانين التي تحكمه، ولضعف السوق المالي والنظام البنكي، و كذلك الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها الكثير من المؤسسات العمومية والتي تتطلب تصحيحا هيكليا، ورفع مستواها حتى تتمكن من التكيف والتأقلم والتعامل مع ميكانزمات السوق

مؤسسة الإسمت حامة بوزيان تقوم بتسيير حجم كبير من التدفقات النقدية بشكل وظيفي، لا يركز على التقدير اليومي أو الشهري وفق القيمة، وإنما وضعية القيمة تحضر على أساس إشعار المدين أو الدائن الذي يرسله البنك بصفة متأخرة، الشيء الذي لا يسمح بالحصول على المعلومات المناسبة في اتخاذ القرارات

\*- سعادة اليمين ، استخدام التح لهل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،

عاجلت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس

## هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والفرضيات التي تشمل مخطط بحثنا الذي قسم إلى ثلاث فصول:

فصلين نظريين وآخر تطبيقي حيث تم في المقدمة طرح الإشكالية وإظهار التصور العام للبحث .

الفصل الأول المعنون بالإطار النظري للتحليل المالي والذي تم فيه التطرق إلى مفاهيم التحليل المالي وأدواته ومؤشراته وارتباطها بالقوائم المالية للمؤسسة أما الفصل الثاني المعنون تحليل الوضع المالي للمؤسسة بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة حيث تعرضنا فيه إلى مفهوم جدول سيولة الخزينة وطريقة إعداده بكلنا الطريقتين المباشرة وغير المباشرة والمؤشرات المالية المستخرجة من جدول سيولة الخزينة وارتباطها بالتحليل المالي

أما الفصل الثالث المعنون باستخدام جدول سيولة الخزينة لتحليل الوضع المالي للمؤسسة بيسكو فروي بسكرة حيث قمنا بتحليل القوائم الخاصة بمؤسسة بيسكو فروي - بسكرة - ولقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج المستخلصة أظهرت وضع مالي للمؤسسة .

وفي نهاية خاتمة البحث التي تضمنت أهم نتائج الدراسة النظرية ، التطبيقية ونتائج اختبار الفرضيات متنوعة بمجموعة من التوصيات وفي الأخير مجموعة من الآفاق للباحثين كي تشجعهم في التعمق والبحث في موضوع تحليل جدول سيولة الخزينة.

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

## تمهيد:

تزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي في عالمنا المعاصر، فبسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها فيما يعرف بحقبة العولمة، تزايدت أهمية المؤشرات المالية الواجب توفيرها للمتعاملين، كما أن اتساع ظاهرة التخصصية ومرافقه من توسع من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارات المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة دائمة ألي المعلومات و المؤشرات المالية الدقيقة يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وذلك ما توفره عملية التحليل المالي للبيانات المالية.

لدالك سنتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الشاملة لهذه العملية من المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول التحليل المالي

المبحث الثاني: مستلزمات ووظائف التحليل المالي

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

## المبحث الأول: أساسيات حول التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات الواردة كالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في إتخاذ القرارات ويعتمد التحليل المالي أصلاً على القوائم المالية المنشورة وإضافة لذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة.

## المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي

## الفرع الأول: نشأة التحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات هذا القرن وخاصة مع ازدياد إنتشار الشركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية وفي البداية أنصب الاهتمام على قائمة المركز المالي باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل المالي ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل ومع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الإئتمانية المطلوبة من المنشآت ويعود ذلك إلى تاريخ 1895/2/9 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودوهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة.

ومنذ ذلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة وقد أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906 وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الإئتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات ولقد لاقت فكرة المقارنة قبولا جيداً وبدأوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929 – 1933) بما أفرزته من إفلاس الشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشآت الأولى وهي دراسة سيولة المنشآت وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان سبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها، والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهميتها قائمة المركز المالي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> منير شاكر محمد، أسماعيل أسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل، 2005، عمان، ص 11

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمؤسسة بناء على تحليل بياناته المالية ولقد استخدم لورنس تشميرلين في كتابه "مبادئ الاستثمار في السندات" المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب منها نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات وأطلق عليها اسم نسبة النقل ونسبة هامش الربح إلى صافي الدخل واسمها دعامة السلامة ولقد بين نسبة العناصر المختلفة إلى مصاريف التشغيل الإجمالية وهذه الأداة أطلق عليها بيان الحجم العادي أو بيان النسبة المئوية الكاملة.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عالٍ من الكفاءة ولم يعد هناك اهتمام بقائمة أكثر من قائمة بل أصبح الهدف من التحليل المالي والمعلومة المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات ولم يعد الأمر أيضا مقتصرًا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.

فالتحليل الآلي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة.

### الفرع الثاني: مفاهيم التحليل المالي

ولقد وردت مجموعة من التعاريف للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع وهي كالآتي:

- يعرف التحليل المالي على أنه "دراسة القوائم المالية يعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومة اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة."<sup>1</sup>

- كما يعرف أيضا "التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> منير شاكر محمد، أسماعيل أسماعيل عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص 12.

<sup>2</sup> علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف على الأنحرافات، مركز الكتاب، الأردن، 2015، ص 50.



- كما يعرف " بأنه مجموعة من العمليات التي تعين بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتهما والتنبؤ بالمستقبل حيث يعد التحليل المالي عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها وأيضا تكون منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي في عملية التخطيط واتخاذ القرارات.<sup>1</sup>"

وقد عرف أيضا " هو مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على:"

- الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي.
- التنبؤ بالأداء الحالي للمؤسسة في المستقبل.
- تقييم أداء الإدارة.<sup>2</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عملية تقويمية ورقابية وهو كذلك نظام للمعلومات حيث أنه يستمد مدخلاته من بيانات وأرقام وتقارير وكشوفات من المؤسسات المختلفة ومن البيئة الخارجية ومن ثم يقوم بإجراء العمليات على هذه البيانات والأرقام بطرق خاصة ومعروفة.<sup>3</sup>

## المطلب الثاني: أهمية وأنواع التحليل المالي

### الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية حيث أن توسع المنظمات وتباعدها مراكز وفروع هذه المؤسسات الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد عمليات الاقتصادية في العالم وظهور أدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في:<sup>3</sup>

- ✓ يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما فيما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

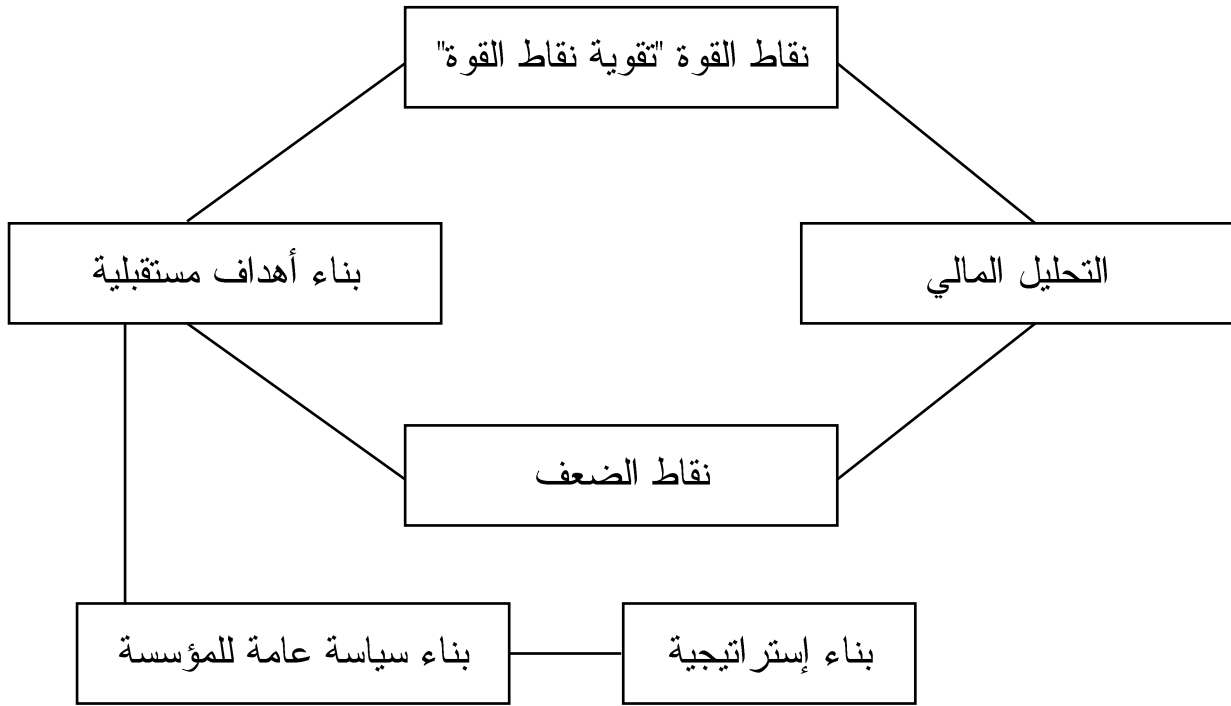
<sup>1</sup> محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر، مصر، 2014، ص113.

<sup>2</sup> علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص49.

<sup>3</sup> علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص53.

- ✓ التحقيق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
  - ✓ تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
  - ✓ يساعد في توسيع مستقبل الوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح وخسارة وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة الواجب اتخاذها لحماية هذه الوحدات الاقتصادية من الإفلاس وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.
  - ✓ الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.
- والشكل التالي بين أهمية التحليل المالي في بناء المؤسسة.

الشكل رقم 01: أهمية التحليل المالي في بناء أهداف المؤسسة.



المصدر: قرية معمر، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الأقتصاد، جامعة سعد دحلب، البلدية، الجزائر، 2005، غير منشورة، ص 40.

## الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن تصنيف التحليل المالي إلى عدة أنواع متعددة بعضها يكمل البعض الآخر ومن أهم هذه الأسس نجد:<sup>1</sup>

## 1- من حيث نطاقه: ينقسم التحليل المالي إلى:

أ- التحليل المالي على المستوى القومي: يقصد بهذا النوع من التحليل المالي وهو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية

باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة وتدخل ضمن عملية تقييم هذه الظواهر والعمليات المالية الداخلة في مقاييس الاقتصاد الوطني ككل، ويعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزء من التحليل الاقتصادي.

ب- التحليل المالي على مستوى مؤسسات الأعمال: ويقصد به تقييم نشاط منشأة الأعمال سواء كانت تهدف إلى الربح أو تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

## 2- من حيث شموليته: يمكن تبويب التحليل استناداً إلى مدى شموليته إلى:

أ- التحليل المالي الشامل: يشمل هذا التحليل كافة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

ب- التحليل المالي الجزئي: يغطي هذا التحليل جزء من نشاطات المؤسسة للسنة المالية فقط ولفترة معينة أو أكثر مثل: تحليل رأسمال ثابت، تحليل مصادر التمويل طويل الأجل أو تحليل المخزون السلعي.

## 3- من حيث الوقت: يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيه التحليل إلى ما يلي:

أ- التحليل المالي قصير الأجل: فهو يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل ويستفيد منه في قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل القصير ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل كما يركز كذلك على تحليل التداول والسيولة النقدية ورأس المال ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية قصيرة الأجل.

ب- التحليل المالي طويل الأجل: يختلف عن التحليل قصير الأجل في الفترة الزمنية التي يغطيها والتي تتصف بطولها وبالتالي فإنه يستفاد من قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل الطويل.

ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأسمال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة من المستثمرين في الأسهم المؤسسة والمستثمرين في هذه السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الإقراض طويلة الأجل.

## 4- من حيث طبيعته: يتم تقسيم التحليل المالي استناداً إلى طبيعته من:

أ- التحليل الداخلي: هو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المؤسسة المراد إجراء تحليل لها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة "منهج تحليلي في اتخاذ القرار، دار الصفاء، عمان، 1998، ص 42.

<sup>2</sup> حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص 43.

ب- التحليل الخارجي: هذا النوع من التحليل يقوم بإجرائه جهات خارج المؤسسة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية.

5- من حيث شكله: يمكن تبويب التحليل المالي من حيث شكله إلى ما يلي:

أ- التحليل الأفقي: يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر ما أريد دراسته من ربحية الشركة لمدة 05 سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية وتلاحظ فيها ربحية الشركة ومقارنتها بسنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلا السنوات الماضية وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنة الماضية.<sup>1</sup>

ب- التحليل العمودي:

ويعني مقارنة مقدار معين في سنة معينة بالمقدار الآخر داخل نفس السنة وأكثر وضوحا إذا ما أريد معرفة ربحية المؤسسة لإحدى السنوات ولتكن سنة 2000 فإنه نأخذ الربحية لهذه السنة وننسب إلى مبيعات السنة 2000 وبالتالي يمكن الحصول على معدل الربحية لتلك السنة دون السنوات الأخرى.<sup>2</sup>

المطلب الثالث: استعمالات والأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي

الفرع الأول: استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها الآتي:<sup>3</sup>

1- التحليل الائتماني: هذا التحليل بصورة عامة يقوم به المقرضين من أجل معرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرضا لأحد الأطراف لذا يقومون بتحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضا من أجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه.

2 - التحليل الاستثماري: هذا النوع يهتم بعملية تقييم الأسهم والسندات وتقييم المؤسسات بصورة وهذا النوع يعتبر من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مدار اهتمام نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات.

3- تحليل الاندماج: كما هو معروف فإن عملية شراء شركة أو في مجال عملية الاندماج بين الشركات تحتاج إلى القيام بعملية التحليل المالي للمنشأة المراد شراؤها مثلا من أجل الوقوف على القيمة الحقيقية للمنشأة ومن أجل معرفة

<sup>1</sup>عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل، عمان، 1999، ص239.

<sup>2</sup>هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000، ص157.

<sup>3</sup>علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص59.

موقع المؤسسة في السوق بالإضافة إلى أمور كثيرة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المنشأة وغيرها من أصول وكما نعرف فإن عملية شراء المنشآت أو عملية الاندماج من الأمور المهمة والتي تكون مكلفة سيما إذا لم تكن قائمة على دراسة وتحليل دقيق وبالتالي فإن الأهمية تتأتى من هذا الجانب.

**4- تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع هو الآخر من الأنواع المهمة ولعل غالبية الأطراف الإدارية والمستثمرين والمقرضون وغيرهم، تقوم بهذا النوع من التحليل باعتبار أنه يقوم بتقييم المؤسسات من جهات العديدة كتقييم الربحية وكفاءة المؤسسة في إدارة ومجودتها أو توازنها المالي أو ما يتعلق بالسيولة والنمو وما إلى ذلك من خدمات جليلة يقدمها هذا النوع من التحليل.

**5- التخطيط:** يعتبر التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط حيث يستعان به في وضع تصور لأداة المؤسسة المتوقع وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المنشأة وفي هذا المجال نستطيع القول أن التحليل المالي يلعب دورا فريدا في مجال تقييم الأداء السابق أو الأداء المتوقع.

**الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي.**

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي وتسعى كل جهد منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها، فمنها من هو على قدر كبير من المعرفة ويحتاج إلى حقائق معمقة ومنها من هو على معرفة سطحية ويحتاج إلى حقائق عامة سهلة الفهم خالية من التعقيدات العلمية المتخصصة ويمكن تبويبها على النحو التالي:<sup>1</sup>

- أ- إدارة المؤسسة نفسها: يستعمل المدراء المتخصصون في المؤسسة ومجلس الإدارة التحليل المالي للأغراض الآتية:<sup>2</sup>
- التخطيط المالي لفترات مالية مقبلة.
  - تقييم كفاءة عمليات المؤسسة ونشاطاتها والتعرف على اتجاهات المؤسسة وسلامة أداؤها المالي.
  - اكتشاف الانحرافات في مخطط المؤسسة.
  - تحليل نسب ربحية المؤسسة.
  - تحديد معدل العائد على استثمار الأموال في المؤسسة.
  - مقارنة نتائج التحليل المالي للمؤسسة بنتائج مؤسسات أخرى.
  - الرقابة المالية للتأكد من تطبيق الخطط الموضوعية وطرق إنفاق إدارة المؤسسة لمخصصاتها المالية.

<sup>1</sup> منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص18

<sup>2</sup> محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص120.

- تقييم كفاءة إدارة الموجودات وتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة.
- تقييم كفاءة إدارة الديون والتعامل مع العملاء.
- ب- موظفو ومستخدمو المؤسسة:** يستفيد العاملون في المؤسسة من التحليل المالي للأغراض الآتية:
  - تقوية الروح المعنوية لدى العاملين، وتقوية ولائهم وانتمائهم للمؤسسة التي تطلعهم دائماً على نتائج عمليتها.
  - إن التحليل المالي يبين نقاط النجاح والفشل الذي يدفع الموظفين دوماً إلى التفاني بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من حالة الفشل.
  - إن إطلاع الموظفين على المركز المالي للمؤسسة لا يدفع الموظفين لأن يكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المؤسسة المالية.
- ج- أصحاب الأملاك في المؤسسة والمستثمرين فيها:** يستفيد ملاك المؤسسة الذين يستثمرون أموالهم فيها على شكل أسهم وسندات من التحليل المالي للأغراض التالية:
  - تحليل كفاءة عمليات المؤسسة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.
  - تحليل نسبة تحقيق المؤسسة الأرباح أو الخسائر لفترة زمنية معينة.
  - تحليل سياسة توزيع الأرباح ومدى ثبات أو تغيير نسبة الأرباح الموزعة.
  - تحليل سلامة المركز المالي والهيكل المالي للمؤسسة.
  - تحديد القيمة السوقية للمؤسسة والقيمة السوقية للأملاك المستثمرين فيها.
  - تحديد اتجاهات العملاء والجمهور والمستثمرين وتوقعاتهم نحو المؤسسة.
  - مقارنة أداء المنشأة مع أداء مؤسسات أخرى مشابهة لها.
  - تحليل قدرات المؤسسة على التوسع والنمو أو مواجهة الانكماشية والفشل.
- د- أصحاب الديون على المؤسسة:** يستفيد الدائنون الذين أقرضوا المؤسسة التحليل المالي للأغراض التالية:
  - تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المؤسسة في إطارها.
  - تحليل قدرة المنشأة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها.
  - تحليل سيولة المؤسسة ونسبة التدفق النقدي.
  - تحليل سلامة المركز المالي والائتماني للمؤسسة.
  - تحليل سياسة المؤسسة تجاه الحالات الطارئة أو نقص السيولة أو عدم القدرة على السداد.
- هـ- المؤسسات الحكومية:** حيث تستفيد المؤسسات الحكومية من التحليل المالي للأغراض الآتية:

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمؤسسة في السوق المالي.
- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.
- تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسة التي يحتمل شراء أسهمها أفضل استثمار.
- و- الأفراد والجهات المتعاملة بالأسواق المالية: يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:
  - تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمؤسسة في السوق المالي.
  - مراقبة ومتابعة الأموال السائدة وتأثيرها على السوق المالي.
  - تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسة التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.
- ي- المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي: تستفيد المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي للأغراض التالية:
  - الاحتراف والتخصصية في مجال تحليل أوضاع المؤسسة ومركزها المالي وتدريب أفرادها على التحليل.
  - مساعدة المؤسسة في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانتها في السوق.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: مستلزمات ووظائف التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوظائف في المؤسسة لما له من أهمية ودور في تحقيق غايات وأهداف المؤسسة.

**المطلب الأول: معايير التحليل المالي ومنهجيته وأهم مقومات نجاحه**

#### الفرع الأول: معايير التحليل المالي

هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي ومن هذه المعايير كالاتي:<sup>2</sup>

#### 1- المعايير التاريخية: هذه المعايير تعتمد على مؤشرات مالية تاريخية أي لسنوات سابقة فمثلا يتم مقارنة نسبة السيولة

للسنة الحالية مع نسبة السيولة لأعوام ماضية لنفس المؤسسة ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل التغيرات إلى الأفضل أو الأسوأ وهكذا بالنسبة للنسب أو المعدلات الأخرى.

#### 2- المعايير المستهدفة: وتعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمؤسسة والتي تمثل الموازنات التخطيطية

وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق عن مدى تطبيق الخطط الموضوعة فالحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء إيجابية أو سلبية وبالتالي فإن المعايير المستهدفة من الإدارة الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة.

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص121.

<sup>2</sup> علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص61.

**3- المعايير الصناعية:** هو معيار يوضح صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية ويحدد هذا المعيار طبقا لما هو متعارف عليه في السوق طبعا هذه المعايير توضع من قبل مختصين سواء التجمعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الاقتصاديين أو الإداريين أو المحللين الماليين أو الاستثماريين وغيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال، ويستفاد من هذه المعايير للمقارنة مع أداء المنشأة ومعرفة أدائها عن كثب.

### الفرع الثاني: مناهج التحليل المالي

تتنوع مناهج التحليل المالي وفقا لمجموعة من العناصر مثل الأغراض المقصود من التحليل المالي، طبيعة ونوع المعلومات المتوفرة، السمات الشخصية للمحلل المالي، وغيرها ولذلك تم تقييم المناهج إلى قسمين رئيسيين من حيث المضمون:<sup>1</sup>

– **المنهج الكمي للتحليل المالي:** وبموجب هذا المنهج في التحليل ينحصر نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة والتحليل.

**المنهج النوعي:** وبموجب هذا المنهج يتعدى اهتمام ونطاق مهام المحلل المالي نطاق الكم إلى دراسة جانب الكيف أو النوع للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة بقصد التمييز بين المدخلين الكمي والنوعي في التحليل المالي لو فرضنا مثلا بأن المنشأتين أ، ب قد حققتا مبيعات متساوية من حيث القيمة وكانت مصروفاتهما الدفترية متساوية أيضا من حيث الاعتراف بالإيراد والمصروف وكذلك في قياسهما وذلك بعكس المنشأة "ب" التي تنتج سياسة محاسبية متراخية في هذين المجالين في هذه الحالة فإن التحليل المالي الكمي سيقود المحلل المالي إلى أن أداء المنشأتين من حيث الربحية متعادل لكن النتيجة ستختلف حتما لو قارنا تحليله الكمي المشار إليه بتحليل نوعي إذا ستكون المنشأة "أ" هي الأفضل أداءً لأن السياسات المحاسبية المتشددة التي تتبعها في مجال قياس الربح تضيفي على أرباحها المحققة سمة إضافية من حيث الكيف أو النوع لا تتوفر بالتأكيد لأرباح المنشأة "ب" وهذه سمة استمرارية الربح.<sup>2</sup>

أما من حيث الأغراض أو الأهداف تقسم المناهج التحليل المالي إلى أربعة وهي:

### 1- تحليل الاستثمار: يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل المالي فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين

والذي يهمهم الحصول على معلومات حول:

أ- القوة الإرادية للمؤسسة حاضرا أو مستقبلا.

ب- فرص استمرارية المؤسسة حاضرا أو مستقبلا.

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص121.

<sup>2</sup> نفس المرجع سابق، ص122.



ج- مدى كفاءة إدارة المنشأة في رسم سياستها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة.

د- مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم في المنشأة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس.

ومن أهم مؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه كما يلي:

- مؤشرات الربحية.

- مؤشرات الرفع المالي.

- مؤشرات الأداء.

- مؤشرات السوق.

**2 - تحليل الائتمان:** ويسلك هذا المنهج الدائنون في الأجل القصير وفي الأجل الطويل وذلك بقصد الحصول على

معلومات حول:

أ- قدرة المؤسسة بالوفاء بأصل الدين وتسديد فوائد عند استحقاقها سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل

رأسمال المؤسسة مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المؤسسة والمرتبطة بألوية القرض في الحصول على حقوقه فيما

لو تعرضت المؤسسة للتصفية أو الإفلاس.

مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المؤسسة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمان.

ومن أهم المؤشرات:

- مؤشر السيولة في الأجل القصير.

- مؤشرات الملائمة أو الرفع المالي في الأجل الطويل.

- التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل.

**3- تحليل الأداء:** ويهم إدارة المشروع في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء ومع أن البيانات المالية المناسبة

لأغراض الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة كما سبقت الإشارة كذلك بل غالبا ما توفر تلك البيانات

وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية إلا أنه يمكن

للإدارة الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل:

مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية وسياساتها في التمويل والاستثمار.

مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات من هذه المؤشرات:

معدل دوران الذمم المدينة والذمم الذاتية ومعدل دوران الاستثمارات.

4- مناهج أخرى للتحليل المالي: بالإضافة للمناهج التقليدية للتحليل المالي المشار إليها برزت حديثاً مناهج أخرى منها:<sup>1</sup>

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي للمشروعات.

- تحليل المحافظ الاستثمارية.

- التحليل المالي لأغراض دمج المشروع.

- تحليل نوعية الأرباح.

### الفرع الثالث: مقومات نجاح عملية التحليل المالي

- يمكن تلخيص مقومات نجاح عملية التحليل المالي فيما يلي:

1- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية والموثوقية وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها. ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

✓ أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك العامة المحيطة بها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

✓ أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل المالي وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية.

✓ أن لا يتوقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف بل أن يسعى وهو الأهم إلى

تشخيص أسبابه واستقراء نتائجها المستقبلية أن يتسم المحلل بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره

المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي وذلك

ليقوم بعد ذلك في تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه

البديل الأفضل منها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 123.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 116.

## المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي

تتطلب عملية التحليل المالي المرور بثلاث خطوات رئيسية وذلك لجعل القوائم التي تم تحليلها تتلاءم

ومتطلبات التحليل حيث يتم إعادة ترتيب القوائم المالية وتبويبها بشكل مجموعات متجانسة يمكن من خلالها تسهيل عملية التحليل كآلياً:<sup>1</sup>

**1- التصنيف:** هو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزئيتها التي تتكون منها ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكنا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

**2- المقارنة:** وهي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية وتساعد هذه المقارنة على كشف العلاقة بين الأرقام والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة محاسبية واحدة بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية وقد تمت القوائم المالية الخاصة بأكثر من مؤسسة واحدة في نفس الصناعة.

**3 - الاستنتاج:** عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات وبيان مدى قبول هذا الوضع الذي تمثل هذه الأرقام والعلاقات واكتشاف الانحرافات محاسبا العقول بأفضل وسائل العلاج لتلك المشاكل وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكما سليما على المركز المالي للمؤسسة وقدر إمكانيتها ومقدرتها وكل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابة.

## المطلب الثالث: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

لا يكفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لابد من بيانات إضافية تساعده في

إجراء عملياته وبشكل عام نستطيع القول أن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين هما:

- مصادر داخلية.

- مصادر خارجية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 118.

أولاً: مصادر داخلية:

وتشمل القوائم التالية:<sup>1</sup>

- قائمة المركز المالي.

- قائمة الدخل.

- قائمة التدفقات النقدية.

وتعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية وإضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية:

- تقرير مدقق للحسابات.

- التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.

- بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية.

حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح وبشكل أفضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد على دفعة

التحليل والدراسة في المجالات التالية مثلاً:

⇐ الأصول وتشمل:

أ- البضاعة:

أسس التقييم، متوسط المخزون.

ب- الأصول الثابتة:

القيمة السوقية، حقوق الرهن عليها.

ج- البنك:

هل يحتوي أرصدة مقيدة أو مجمدة.

د- الأوراق المالية:

هل هي مسعرة ويمكن بيعها بسهولة، حقوق الرهن عليها.

هـ- المدينون:

فترة الائتمان، مخصص الديون المشكوك فيها وطريقة حسابها متوسط فترة المدينين.

<sup>1</sup>عامر شقر، أيمن الشنطري، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دراسة البداية، عمان، 2007، ص197.

← الخصوم وتشمل:

أ- طويلة الأجل:

تواريخ استحقاقها، حقوقها على الأصول الثابتة.

ب- قصيرة الأجل:

شروط الائتمان الممنوحة للوحدة.

← التكاليف:

كيفية تجميعها وتصنيفها وتوزيعها.

← الإيرادات:

أنواعها وتقسيمها.

ثانياً: المصادر الخارجية:

وتعتبر البيانات الخارجية إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج

التحليل ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:<sup>1</sup>

أ- بيانات عن حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية.

ب- بيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السماسرة.

ج- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن هيئات والمؤسسات الحكومية.

د- المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأيدات الأرصدة المدينون والدائنون.

هـ- المكاتب الاستشارية.

<sup>1</sup>نعيم داوود، التحليل المالي، دراسة تطبيقية-نظرية، دارالبدابة، عمان، 2012، ص12.

## المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

هناك عدة أدوات يمكن استخدامها في التحليل المالي حيث يكون دائما الغرض منها هو التنبؤ بوضعية المؤسسة لتوضيح مسارها وتحقيق الأهداف المرجوة.

## المطلب الأول: التحليل بواسطة القوائم المالية

تمثل نقطة إنطلاق التحليل المالي وتعد القوائم المالية من أهم المصادر التي تقوم بتزويد المحلل المالي بالمعلومات والأرقام والبيانات والتي تمثل جميع جوانب المؤسسة وتصف عملياتها، وهنا يتجلى دور المحاسب وهو إعداد وإصدار القوائم المالية وفي حين المحلل المالي يقوم بتحليل وتفسير ما يعنيه كل رقم من هذه القوائم.<sup>1</sup> من ضمن القوائم المالية ونجد:

## الفرع الأول الميزانية

تعبر الميزانية عن مجموعة المصادر المالية للمؤسسة (خصومها) وما تملكه المؤسسة من وسائل (أصولها)، وذلك بزمن تاريخي معين، وغالبا ما يتم إعداد الميزانية في نهاية الدورة الاستغلالية أو السنة المالية.<sup>2</sup> كما تعرف على أنها "صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما".<sup>3</sup>

## ■ الأصول:

تعرف على أنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمؤسسة، وهي تتضمن منافع مستقبلية محتملة تتحكم فيها مؤسسة معينة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة. ومن جملة الأصول نجد:

**1/ التثبيتات:** وتمثل في تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة لا من أجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة.<sup>4</sup>

وفق النظام المالي المحاسبي تتضمن التثبيتات الحسابات التالية:<sup>5</sup>

- ح20 تثبيبات معنوية.

- ح21 تثبيبات عينية.

<sup>1</sup> هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دارالفكر، عمان، 2009، ص179

<sup>2</sup> ناصر داددي عدون، نواصر محمد الفتحي، دراسة الحالة المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص11.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الأسكندرية، 2005، ص119.

<sup>4</sup> ناصر داددي عدون مرجع، سابق، ص12

القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموقع ل26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات

<sup>5</sup> وقواعد سيربيها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، ص23

- ح 22 التثبيتات في شكل إمتياز.
- ح 23 التثبيتات الجاري إنجازها.
- ح 26 مساهمات وحسابات دائنة لاحقة.
- ح 27 تثبيات مالية أخرى.
- ح 28 أهتلاكات التثبيتات.
- ح 29 خسائر القيمة عن التثبيتات.

## 2/ المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ:

وتمثل مجموع السلع المقتناة لإعادة بيعها أو لاستعمالها في عمليات الإنتاج لتحويلها إلى منتجات تامة الصنع.

حسب النظام المالي المحاسبي تضم العناصر التالية:

- ح 30 مخزونات البضائع.
- ح 31 مواد أولية ولوازم.
- ح 32 تمويينات أخرى.
- ح 33 سلع قيد الإنتاج.
- ح 34 خدمات قيد الإنتاج.
- ح 35 مخزونات المنتجات.
- ح 36 المخزونات المتأتية من التثبيتات.
- ح 37 المخزون في الخارج.
- ح 38 المشتريات المخزونة
- ح 39 خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.

## 3 / حسابات الغير: وهي مجموعة الحقوق والإلتزمات الناشئة عن علاقات المؤسسة مع المتعاملين معها.

وفق النظام المحاسبي المالي تتضمن الحسابات التالية:

- ح 40 الموردون والحسابات الملحقة.
- ح 41 الزبائن والحسابات الملحقة.
- ح 42 المستخدمون والحسابات الملحقة.
- ح 43 الهيئات الإجتماعية.

- ح 44 الدولة والجماعات المحلية والحسابات الملحققة.
- ح 45 المجمع والشركاء والحسابات الملحققة.
- ح 46 مختلف الدائنين والمدنين.
- ح 47 الحسابات الانتقالية أو الأنتظارية.
- ح 48 الأعباء والمنتجات المعاينة مسبقا و المؤونات.
- ح 49 خسائر القيمة عن حسابات الغير .

#### ■ الخصوم:

وهي الموارد التي قدمتها أو وضعها المستثمر أو الشركاء تحت تصرف المؤسسة، تتكون من :

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة او المقترحة عقب تاريخ الأقفال مع تمييز رأس المال الصادر ( في حالة شركات ) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى
  - الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة
  - الموردون والدائنون الآخرون
  - المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة ( منتوجات مثبتة مسبقا )
  - خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة )
  - خزينة الأموال السلبية ومعادلة الخزينة السلبية<sup>1</sup>
- وفق النظام المالي المحاسبي تضم كل من:

#### 1 / رؤوس الاموال:

ويقصد بها تلك الأموال التي وضعت تحت تصرف المؤسسة من طرف ملاكها (أي مصادر داخلية) مما يؤدي إلى إبعاد تلك الأموال التي وضعت تحت تصرف المؤسسة والتي جاء بها الغير (مصادر خارجية).<sup>2</sup>

وتتضمن رؤوس الأموال الحسابات التالية:

- ح 10 رأس المال و الاحتياطات وما يماثلها.
- ح 11 الترحيل من جديد.
- ح 12 نتيجة السنة المالية.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 24.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية مرجع سابق، ص 24.



- حـ 13 المنتوجات والأعباء المؤجلة خارج الدورة.
- حـ 15 المؤونات والأعباء خصوم غير جارية.
- حـ 16 الأقرضات والديون المماثلة.
- حـ 17 الديون المرتبطة بالمساهمات.
- حـ 18 حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسة.<sup>1</sup>

شكل رقم 2 الميزانية: جانب الأصول .

ميزانية للسنة المالية n.

للفترة.../..

n-1 صافي	N صافي	N أهتلاك رصيد	N أجمالي	ملاحظة	الأصل
					<p>أصول غير جارية</p> <p>فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي والسلبي</p> <p>تثبيتات معنوية</p> <p>تثبيتات عينية</p> <p>أراضي</p> <p>مبان</p> <p>تثبيتات عينية أخرى</p> <p>تثبيتات ممنوح امتيازها</p> <p>تثبيتات يجري إنجازها</p> <p>تثبيتات مالية</p> <p>سندات موضوعة موضع معادلة</p> <p>مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة</p> <p>بها</p> <p>سندات أخرى مثبتة</p> <p>قروض وأصول مالية أخرى غير جارية</p> <p>ضرائب مؤجلة على الأصل</p>

<sup>1</sup>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 24

مجموع الأصل غير الجاري				
				أصول جارية
				مخزونان و منتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة و أستخدمات مماثلة
				الزبائن
				المدينون الآخرون
				الضرائب وما شابهها
				حسابات دائنة أخرى
				الموجودات و مشاهها
				الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية
				الأخرى
				الخزينة
				مجموع الأصول الجارية
				المجموع العام للأصول

المصدر : القرار المؤرخ في 23 رجب 1924 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتو الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد

سيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، ص 28 .

شكل الميزانية رقم 3: جانب الخصوم.

ميزانية للسنة المالية N

للفترة .../....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس المال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات واحتياطات
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)

			نتيجة الصافية
			رؤوس الأموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدججة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع
			الخصوم غير جارية
			قروض وديون مالية
			ضرائب
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردون وحسابات ملحقه
			ضرائب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع العام للخصوم

المصدر : القرار المؤرخ في 23 رجب 1924 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتو الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد

سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 28.

للقيام بالتحليل المالي يعتمد المحاسب على الميزانية المالية، هذه الأخيرة يتم إعدادها على الميزانية المحاسبية، فيما يلي نتناول الميزانية المالية.

### الفرع الثاني: إعادة عرض الميزانية طبقاً لأغراض التحليل المالي

ان الميزانية التي تتم إعدادها وفقاً للنظام المحاسبي المالي المستلهم من المعايير المحاسبية الدولية والقائمة على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني وعلى مبدأ الصورة العادلة، تختلف عن الميزانية المحاسبية المعتادة (المخطط المحاسبي الوطني) في كونها تميز بين الأصول الجارية والأصول غير جارية والخصوم الجارية والخصوم غير جارية على أساس الفترة الزمنية (اثنا عشر شهراً) إضافة إلى إمكانية إعداد تقييم عناصر الميزانية، وعدم إدراج الأصول الوهمية، كما أنه لا يوجد شكل محدد لتقديم هذه الميزانية لكن هناك معلومات دنيا يجب أن تتوفر في الميزانية مما نجم عن ذلك التطابق النسبي بين المحاسبة و الميزانية الوظيفية من جهة أخرى.

#### 1.1 الميزانية المالية (سيولة - استحقاق):

تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة و درجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث ترتب الأصول وفقاً لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقاً لدرجة استحقاقها المتزايدة، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءة) و قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل

#### الجدول رقم 01 : الميزانية المالية .

الأصول	الخصوم
الأصول التي تزيد مدتها عن سنة (طويلة و متوسطة الآجال)	الأموال الدائمة. الرأسمال الاجتماعي. رؤوس أموال طويلة الأجل
بالقيمة الحقيقية.	الديون التي تزيد مدتها عن سنة. متوسطة الآجال.
	(طويلة و متوسطة الآجال).
	أموال قصيرة الأجل.
الأصول التي تقل مدتها عن سنة	الديون التي تقل مدتها عن السنة. رؤوس الأموال الأجنبية.

-nacer eddine.sadi. analyse financier d entreprise methode et outils d analyse et et de diagnostic en normes financaire et internationales .paris 2009..p76

**2.1 الميزانية الوظيفية :** يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف. وحسب هذا التحليل، فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال.

تعرف الميزانية الوظيفية على أنها : " ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد و الاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية ، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد و الاستخدامات المتراكمة ويقصد بالدورات الاقتصادية : دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال"

يعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها وعقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة ، حيث تقوم بإظهار ما يلي:

- كتلتين من الأصول : الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية ) و الاستخدامات المتداولة أسفل الميزانية
- كتلتين من الخصوم : الموارد الثابتة (أعلى الميزانية ) و الموارد المتداولة (أسفل الميزانية )
- الخزينة (موجبة أو سالبة ) : كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية .

**الجدول رقم 2: الميزانية الوظيفية .**

دورة التمويل	الموارد الثابتة	الاستخدامات الثابتة	دورة الاستثمار
دورة الاستغلال	الخصوم المتداولة للاستغلال	الأصول المتداولة للاستغلال	دورة الاستغلال
	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	الأصول المتداولة خارج الاستغلال	
	الخبزينة السالبة	الخبزينة الموجبة	

Source : alain marion analyse financière concepts et méthodes.DUNOD 3 édition paris France 2004 p 38

ونقدم في الجدول التالي كيفية إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقاً من الميزانية المحاسبية .

**الجدول رقم 3 إعداد الميزانية الوظيفية**

الموارد الثابتة رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير جارية	الاستخدامات الثابتة الأصول الثابتة الصافية : التثبيتات غير المادية التثبيتات المادية التثبيتات المالية
الخصوم المتداولة للاستغلال التسبيقات المستلمة الموردون الديون الجبائية و الاجتماعية المنتجات المعاينة مسبقا	الأصول المتداولة للاستغلال المخزونات (القيمة الصافية ) الزبائن (القيمة الصافية ) التسبيقات و المدفوعات على الحسابات الأعباء المعاينة مسبقا الضرائب
الخصوم المتداولة خارج الاستغلال الديون المدينة الأخرى	الأصول المتداولة خارج الاستغلال المدينون الآخرون
خزينة الخصوم أموال الخزينة - خصوم	خزينة الأصول الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة

Source: jacqueline DELAHAYE florence AELAHAYE .DCG6 finance d'entreprise DUNOD .paris.france.2007.p115-116.

**الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج.**

**1/ مفهوم حسابات النتائج :**

بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من التسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات ورقم صافي الربح للفترة ، مثل : قائمة الدخل ، قائمة الربح ، قائمة الأرباح والخسائر ، بيان المصروفات والإيرادات . ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة ، فيجب إن تفصح بشكل كاف لقراءة التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة . ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه : " بيان

ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ، ويبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ( الربح أو الخسارة )<sup>1</sup>

## 2/ أهمية حسابات النتائج :

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية ، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن ، وعليه فان أهمية هذه القائمة تنبع من :

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية
- تساعد في التأكد من إن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه

## 3/ المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج :

يتكون حساب النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات و الأعباء ، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي :<sup>2</sup>

- المنتوجات : تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل ، أو الزيادة في الأصول ، أو انخفاض في الخصوم ، كما تمثل المنتوجات استعادة الخسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية .
- الأعباء : تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول ، أو في شكل ظهور الخصوم . وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية .

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي :

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها ، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الإجمالي ، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي
- منتجات الأنشطة العادية

القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة

<sup>1</sup> الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19ص24

لزهري محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة منتوري

<sup>2</sup>تسنطينة، 2012، غير المنشورة، ص45.

- المتوجات المالية والأعباء المالية
  - أعباء المستخدمين
  - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة
  - المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية
  - المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية
  - نتيجة الأنشطة العادية
  - العناصر غير العادية ( منتجات وأعباء)
  - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع
  - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة
- بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج ، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج .

- تحليل منتجات الأنشطة العادية
  - مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة الى مؤسسات المساهمة
- وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق . فتستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء والمنتجات حسب الطبيعة ، مدونة حسابات حسب الوظيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها .

#### 4/ عرض حسابات النتائج :

يمثل حسابات النتائج احد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية ، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة ( من ربح أو خسارة ) ، من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتجات<sup>1</sup> ، وهو ما يمكن إن نوضحه في الجدول التالي :

<sup>1</sup>لزهر محمد سامي، مرجع سابق، ص46.



الجدول رقم 04: متوجات و أعباء حسابات النتائج

المتوجات	الأعباء
المتوجات العملية	النتيجة العملية ← → الأعباء العملية
المتوجات المالية	النتيجة المالية ← → الأعباء المالية
المتوجات الاستثنائية	النتيجة الاستثنائية ← → الأعباء الاستثنائية
مجموع المتوجات	نتيجة الدورة ← → مجموع الأعباء

Source: Eliechoen.analyse financier.ed.economic.6editoin.paris.2006.p403

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب ملائمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم ، وهما :

- حسابات النتائج حسب الطبيعة
- حسابات النتائج حسب الوظيفة

**4-1/ حساب النتائج ( حسب الطبيعة ) :** يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها ( حصص الاهتلاكات ، مشتريات البضائع .... ) ، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية : الهامش الإجمالي ، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي عن الاستغلال . ومن اجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة، نحتاج للمرور عبر كل المراحل التالية:

**4-1-1/ النتيجة العملية :** وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية (الأساسية ) ، إي عمليات التمويل ، الإنتاج والبيع . وتمثل النتيجة العملية مؤشر للربح الاقتصادي ، وهي تقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية والضريبة وتوزيعات رأس المال . ويتم التوصل إلى النتيجة العملية عن طريق استبعاد ( طرح ) كافة الأعباء العملية ، وإضافة المتوجات العملية<sup>1</sup> ، ونقدم شرحا مفصلا لكل من الأعباء والمتوجات العملية في الجدول التالي :

<sup>1</sup>لزهر محمد سامي،مرجع سابق،ص47.

الجدول رقم 05: المتوجات و الأعباء العملية

المتوجات العملية	الأعباء العملية
المبيعات من البضائع المبيعات من المنتجات المصنعة ومن الخدمات. رقم الأعمال.	مشتريات البضائع و المواد الأولية و التموينات الأخرى -تغيرات المخزون مشتريات أخرى و أعباء خارجية
تغير المخزونات و المتوجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال استئناف على خسائر القيمة و المؤونات. المنتجات العملية الأخرى..	الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة أعباء المستخدمين المخصصات للامتلاك و المؤونات الأعباء العملية الأخرى
المجموع	المجموع
	النتيجة العملية

المصدر:لزهر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة منتوري،2012،غير منشورة،ص47

و من أجل حساب النتيجة العمالية حسب هاته الطريقة نقوم بحساب كل من إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة و الفائض الإجمالي للاستغلال. و فيما يلي توضيح لكل العناصر السابقة

-إنتاج السنة المالية يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع و الخدمات المنتجة من طرف المؤسسة. و يتضمن كل من مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات و المنتجات الملحقة ، تغير المخزونات و المتوجات الجاري إنجازها ، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الإستغلال

-إستهلاك السنة المالية يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع و الخدمات، خدمات خارجية و استهلاكات أخرى بهدف ممارسة نشاطها.

- القيمة المضافة تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، و تعكس الفعالية التي بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال و يد عاملة و غيرها، و هي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية و إستهلاك السنة المالية، و تعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة.

- الفائض الإجمالي للاستغلال يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال. و هو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة ، و أعباء العمال و الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة (ما عدا الضريبة على الأرباح) من جهة أخرى. و بالتالي فهو لا يأخذ بعين والإعتبار القرارات المالية و السياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، و يعتبر بذلك مؤشر دقيق يسمح بقياس أداء المؤسسة.

- النتيجة العملياتية و يتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات و الأعباء الأخرى، و كذلك بمخصصات الإهلاكات و المؤونات و استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات.

**4-1-2/ النتيجة المالية :** ويتم التوصل إليها وذلك من خلال طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية . و نقدم في

الجدول التالي **الجدول رقم 06: المنتوجات و الأعباء المالية**

الناتج المالية	الأعباء المالية
منتوجات المساهمات	أعباء الفوائد.
عائدات الأصول المالية	الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات
عائدات الحسابات الدائنة	فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة
فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة.	خسائر الصرف.
أرباح الصرف.	الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.
الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.	الأعباء المالية الأخرى
المنتوجات المالية الأخرى.	
المجموع	المجموع
النتيجة المالية	

المصدر: ل. زهر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة

متنوري، 2012، غير منشورة، ص 48.

**4-1-3/ النتيجة الجارية قبل الضرائب :** ويتم الحصول على النتيجة الجارية قبل الضرائب انطلاقاً من النتيجة العملياتية ، وذلك بإضافة النتيجة المالية ، ويمثل النتيجة العادية المحققة على اثر الأنشطة الجارية للمؤسسة .

**4-1-4/ النتيجة الاستثنائية :** النتيجة الاستثنائية هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية . ويتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التمييز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعاً استثنائياً ، مثل نزع الملكية ، الكارثة الطبيعية وغير المتوقعة .

**4-1-5/ النتيجة الصافية للسنة المالية :** وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية . ويتم حساب النتيجة انطلاقاً من النتيجة الجارية قبل الضرائب ، إذ تطرح منها الضرائب على الإرباح والضرائب المؤجلة ، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية . وتشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين ، وان الجزء من الإرباح الموجه للاحتياطات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة .

**4-2/ حسابات النتائج ( حسب الوظيفة ) :** ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة ، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج ، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية ، المالية والإدارية ، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية . ومن اجل إعداد هذه القائمة ، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها ( حصص الاهتلاكات ، مشتريات البضائع ... ) إلى الأعباء حسب الوظيفة ، كما هو موضح في الجدول التالي :

**الجدول رقم 07: الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة الى الأعباء حسب الوظائف**

			المبلغ	عناصر الاستغلال
أعباء أخرى عملياتية	أعباء إدارية (الإدارة)	أعباء التوزيع (التسويق)	كلفة المبيعات (الإنتاج)	مشتريات البضائع -تغيرات المخزون مشتريات المواد الأولية و التموينات الأخرى -تغيرات المخزون

					مشتريات أخرى و أعباء خارجية الضرائب و الرسوم و التمديدات المماثلة. أعباء المستخدمين. المخصصات للاهلاك و الأرصدة. أعباء الاستغلال الأخرى.
					المجموع

**Source:** ali tadzait maitrise du système comptable financier. ed acg algeri.2009.p90.

هامش الربح الإجمالي و هو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات و ينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، و تحرص المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات

- رقم الأعمال: الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، و قد تكون هذه المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات البيع و مبالغ الخصم المسموح به.<sup>1</sup>

رقم الأعمال = إيرادات المبيعات - (مردودات و مسموحات المبيعات + الخصم المسموح به)

- كلفة المبيعات: و هي تشكل الكلف التي تتحملها المؤسسة في سبيل توقيير البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء. و تحسب هذه الكلف في المؤسسة التجارية من خلال

<sup>1</sup>لزهر محمد سامي، مرجع سابق، ص51.

تكلفة المبيعات - صافي المشتريات + المصاريف المدفوعة على المشتريات + بضاعة أول الفترة - بضاعة آخر الفترة.

أما في المؤسسة الصناعية فتحل كلفة البضاعة المصنعة محل المشتريات حيث تقوم المؤسسة بإنتاج السلعة و تصنيفها بدلا من شرائها.

كلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة (مواد خام + مواد تحت التشغيل + بضاعة جاهزة) + صافي مشتريات المواد الخام + أجور صناعية مباشرة + مصاريف صناعية مباشرة + مصاريف صناعية غير مباشرة - بضاعة آخر المدة (مواد خام + بضاعة تحت التشغيل + بضاعة جاهزة).

**2.2.4. النتيجة العملية:** وهو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة

نشاطها الجاري (الأساسي). ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمتوجات العملية الأخرى، و استبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية و الأعباء العملية الأخرى.

- **التكاليف التجارية:** فهي الأعباء الناتجة عن جهود المبذولة في بيع البضاعة، مثل: مصاريف الإعلام والدعاية، رواتب رجال البيع وعمولاتهم و العينات المجانية... الخ.

- **الأعباء الإدارية:** فهي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة، و تشمل مصاريف التأمين، الإيجارات، رواتب الإدارة والموظفين واهتلاكات الأثاث والمباني المستخدمة في مكاتب المؤسسة.

النتيجة العملية = هامش الربح الإجمالي + المتوجات العملية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء العملية الأخرى.

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملية، وتشارك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية.

ونبين في الشكل كلا من حسابات النتائج حسب الوظائف و حسابات النتائج حسب الطبيعة.

الشكل رقم 02: حسابات النتائج حسب الوظائف و حسب الطبيعة

رقم الأعمال. تكلفة المبيعات	رقم الأعمال تغير المخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها الإنتاج المثلث إعانات الاستغلال.
هامش الربح الإجمالي	1- إنتاج السنة المالية
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية	المشتريات المستهله الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
	2- استهلاك السنة المالية
	3- قيمة الاستغلال المضافة (1-2)
	أعباء العاملين الضرائب و الرسوم والمدفوعات المتشابهة.
	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
	النتيجة العملياتية
	النتوجات المالية.
	الأعباء المالية
	النتيجة المالية
	النتيجة العادية قبل الضرائب
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	المنتجات غير العادية
	الأعباء غير العادية
	النتيجة الاستثنائية
	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: لزهرة محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، 2012، غير منشورة، ص 53.

عرض شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

الشكل رقم 3: جدول حسابات النتائج

حسب الطبيعة

الفترة من .....الى.....

N-1	N	ملاحظة	16
			رقم الأعمال
			تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
			<b>1 - إنتاج السنة المالية</b>
			المشتريات المستهلكة
			الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			<b>2 - استهلاك السنة المالية</b>
			<b>3 - القيمة المضافة للاستهلاك (1-2)</b>
			أعباء المستخدمين
			الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشاهدة
			<b>4 - الفائض الجمالي عن الاستغلال</b>
			المنتجات العملية الأخرى
			الأعباء العملية الأخرى
			المخصصات للاهتلاكات و المؤونات
			استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			<b>5 - النتيجة العملية</b>
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			<b>6 - النتيجة المالية</b>
			<b>7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)</b>
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية



			8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية -المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية -الأعباء (يطلب بيانها )
			9 - النتيجة غير العادية
			10 -النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11 -النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

المصدر:القرار المؤرخ في 23 رجب 1429الموقع ل26 يوليو2008المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية

وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19ص29

**الشكل رقم 04:حساب النتائج (حسب الوظيفة )**

الفترة من.....الى.....

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال
			كفلة المبيعات
			<b>هامش الربح الإجمالي</b>
			منتجات أخرى عملياتية
			التكاليف التجارية
			الأعباء الإدارية
			الأعباء أخرى عملياتية
			<b>النتيجة العمليانية</b>
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة
			مصاريف المستخدمين المخصصات الإهلاكات ( )
			منتجات مالية
			الأعباء المالية
			<b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b>
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية

			<p>الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات )</p> <p>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</p> <p>الأعباء غير العادية</p> <p>المنتوجات</p> <p>النتيجة الصافية للسنة المالية</p> <p>حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)</p> <p>النتيجة الصافية للمجموع الصافية للمجموع المدمج (1)</p> <p>منها حصة ذوي الأقلية (1)</p> <p>حصة المجمع (1)</p>
--	--	--	--

المصدر: القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 ص 29.

### المطلب الثاني: التحليل بواسطة التوازنات المالية

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها:

أولاً: رأس المال العامل: **FR**

Fonds.de.Roulement

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل: **BFR**

Besoin.en.Fonds.de.Roulement\_BFR

ثالثاً: الخزينة: **TR**

Trésorerie\_TR

الفرع الأول: رأس المال العامل

تعريفه:

هناك عدة تعاريف لرأس المال العامل منها:

- يعرف رأس المال العامل أنه "استثمار المؤسسة في الموجودات القصيرة الأجل مثل: النقد، الأوراق المالية الممكن تسويقها، المخزون، الحسابات المدينة"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والأفصاح المحاسبي، مراجعة يوسف سعادة، دار المسيرة، عمان 2000، ص 407.

- يعرف كذلك بأنه "فائض الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة الأقل من السنة".<sup>1</sup>

حساب كما يلي:

يحسب رأس المال العامل بطريقتين، إما من أعلى ميزانية أو من أسفلها.

✓ من أعلى ميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

✓ من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.<sup>2</sup>

أنواع رأس المال العامل:

هناك عدة أنواع لرأس المال العامل نستعرضها كالتالي:

1/ رأس المال العامل الصافي (الدائم):

وهو الحد الأدنى من الأصول المتداولة الذي ينبغي وجوده في المؤسسة طالما أن المؤسسة ماضية في تنفيذ أعمالها، ومن

ثم يعتبر هذا النوع دائما لا يمكن الاستغناء عنه طالما (المؤسسة مستمرة في نشاطها).<sup>3</sup>

يحسب رأس المال العامل الصافي باستخدام العلاقات التالية:<sup>4</sup>

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الصافي} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \\ &= \text{الأموال المتداولة} - \text{الديون القصيرة} \end{aligned}$$

2/ رأس المال العامل الخاص:

يعتبر الجزء من الأموال الخاصة التي تمول الأصول المتداولة وهذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة

بل أيضا تمول جزء من الأصول المتداولة.

<sup>1</sup> Alain capiez.4ed« element de gestion financier.masson .paris..1994.p40.

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سابق، ص23.

<sup>3</sup> حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار الصفاء، عمان، ص42.

<sup>4</sup> ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سابق، ص23.

يحسب رأس المال العامل الخاص باستخدام العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \dots (1)$$

$$\text{ولدينا: } * \text{الأموال الخاصة} = \text{مجموع الخصوم} - \text{مجموع الديون} \dots (2)$$

$$* \text{الأموال الثابتة} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول المتداولة} \dots (3)$$

بتعويض (2) و(3) نجد:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = (\text{مجموع الخصوم} - \text{مجموع الديون}) - (\text{مجموع الأصول} - \text{الأصول المتداولة})$$

ولدينا أيضا:

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = \text{رأس المال العامل الخاص} + \text{الديون طويلة الأجل} - \text{أصول غير جارية}.$$

إذن رأس المال العامل الدائم = رأس المال العامل الخاص + الديون طويلة الأجل.

وينتج لدينا: رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - الديون طويلة الأجل.

3/ رأس المال العامل الإجمالي:

ويقصد به مجموع الأصول التي يتكفل بها نشاط دورة استغلال المؤسسة، أي مجموع الأصول التي تتحول إلى نقديات خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة المالية، وهي الأصول المتداولة والتي تشمل كل من قيم الاستغلال والقيم المحققة والقيم الجاهزة.<sup>2</sup>

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول الجارية}$$

<sup>1</sup>ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 46-47.

<sup>2</sup>أطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 147.

أو رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول غير جارية<sup>1</sup>  
ومن العلاقة:

رأس المال العامل الدائم = أصول جارية - ديون قصيرة الأجل  
نجد:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{أصول جارية} \\ \text{رأس المال العامل الصافي} &= \text{ديون قصيرة} \end{aligned}$$

4/ رأس المال العامل الأجنبي:

هو مجموع الأموال الخارجية التي تمول الأصول المتداولة أي مجموع الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل،  
ويقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا.<sup>2</sup>  
وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي) = مجموع الديون<sup>3</sup>

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص} \\ &= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \end{aligned}$$

العوامل المؤثرة على حجم رأس المال العامل:<sup>4</sup>

يتغير رأس المال العامل بين فترة وأخرى ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا بالنقصان، ولا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياستها المستقبلية.

<sup>1</sup>ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص47.

<sup>2</sup>الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص148.

<sup>3</sup>ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص47.

<sup>4</sup>مرجع سابق، صص116-117.

أسباب نقص المال العامل:

من هذه الأسباب ما يلي:

- النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع الاحتياطات).
- الزيادة في الأصول الثابتة (الاستثمار في أصول ثابتة جديدة).
- الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة.

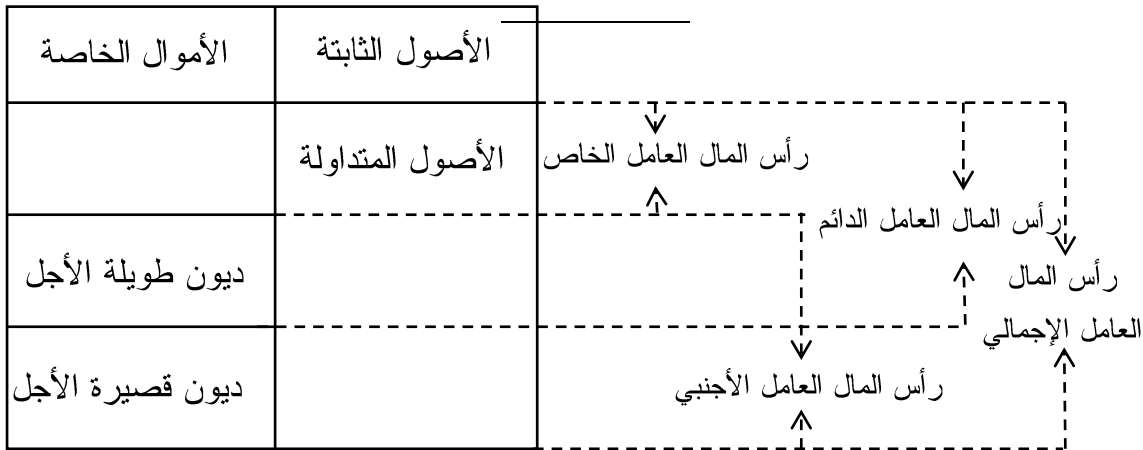
أسباب زيادة رأس المال العامل:

وتتمثل فيما يلي:

- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكون احتياطات).
- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع.
- الأرباح المحققة وغير الموزعة.

يتضح مما سبق أن زيادة عنصر في الأصول الثابتة أو انخفاضه من الأموال الدائمة يؤدي إلى انخفاض مستوى رأس المال العامل، أما زيادة عنصر في الأموال الدائمة أو انخفاضه من الأصول الثابتة فيؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العامل، ولذلك فإن العناصر التي تحدث تغيير في رأس المال العامل تنتمي فقط إلى الأموال الدائمة أو الأصول الثابتة.

شكل رقم (5): التمثيل البياني لأنواع رؤوس الأموال العاملة في الميزانية



المصدر: ناصر دادي عدون، نواصر محمد الفتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص 48.

من هذا الشكل نلاحظ أنه يمكن استنتاج واستخراج جميع رؤوس الأموال العاملة من الميزانية مثلا: <sup>1</sup>

$$1- \text{رأس المال العامل الخاص} = \text{مجموع الخصوم} - \text{مجموع الديون}$$

<sup>1</sup> منير شاكر محمد، آخرون، مرجع سابق، ص 46.

= مجموع الأصول -  $\Sigma$  الديون

2- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

3- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

4- رأس المال العامل الدائم = مجموع الخصوم - الديون القصيرة الأجل

= مجموع الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

5- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الدائمة

6- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

**التفسيرات المالية رأس المال العامل:**

ينظر المحللون إلى رأس المال العامل كمؤشر لفعالية المنشأة في إدارة سيولتها وعملياتها، فإذا قل رأس المال العامل (في حالات يتزل دون الصفر) دل ذلك على أن قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل قد قلت وبالتالي زادت مستوى المخاطرة المالية لها، أما إذا زاد رأس المال العامل بشكل كبير دل ذلك على أن المنشأة غير فعالة في إدارة عملياتها (إما أن المبيعات قد قلت أو أنها لا تحصل ديونها، أو أنها تراكم المخزون).<sup>1</sup>

وتكون قيمة رأس المال العامل مؤشرا على وضع الشركة المالي، فإن كانت قيمة موجبة هذا يعني أن الشركة قادرة على سداد ديونها وترك ربح المساهمين إما أن كانت القيمة سالبة فالأمر ليست على ما يرام.

**الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل**

**مفهومه:**

تعرف احتياجات رأس المال العامل على أنه "احتياج دوري للمؤسسة من مصادر وموارد دورية، أي أن الاحتياج يكون أصول متداولة ما عدا القيم الجاهزة، والموارد هي الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفيات المصرفية وبالمقارنة بين الاحتياجات الدورية.<sup>2</sup> والموارد الدورية نحدد هل المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية غير الدورية في احتياجات الدورة تستثنى القيم الجاهزة لأنها ليست في حاجة إلى سيولة، وفي موارد الدورة تستثنى السلفيات المصرفية وكل الديون قصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد لأنها لم تصبح موردا ماليا قابلا للاستخدام.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مقالة حول أدوات التحليل المالي منقولة عن الموقع الإلكتروني. Ar.wikipedia.org بتاريخ 2017/04/22 الساعة 11.36.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 25.

<sup>3</sup> مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 34.

يتم حسابه كما يلي:<sup>1</sup>

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

حيث: احتياجات الدورة = أصول متداولة - قيم غير جاهزة

موارد الدورة = الديون قصيرة الأجل - ديون مصرفية

### حالات الاحتياج في رأس المال العامل:

إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعاب على المسيرين لأن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، كسندات توظيف إضافية، وإذا كانت قيمة احتياجات رأس المال موجبة، فيعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا على موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجود أو المتمثل في كبر بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة وأن بعض الموارد منخفضة أو حتى منعدمة التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة حركية وسرعة نشاط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

### الفرع الثالث: الخزينة

تعريفها:

هي مجموعة الأموال التي في حوزتها (المؤسسة) طيلة مدة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة ما.<sup>2</sup>

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئها.

يتم حسابها كما يلي:

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين هما:<sup>3</sup>

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفيات المصرفية}$$

<sup>1</sup>ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص25.

<sup>2</sup>ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص51.

<sup>3</sup>مبارك لسوس، مرجع سابق، ص35.



$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال}$$

### حالات الخزينة:<sup>1</sup>

ترتبط وضعية الخزينة برأس مال العامل واحتياجات رأس المال العامل لذا يمكن أن تأخذ أحد الوضعيات التالية: خزينة معدومة، خزينة موجبة، خزينة سالبة.

#### الحالة الأولى: الخزينة الصفرية:

في هذه الحالة سيكون  $إ ر م ع = إ ر م ع$ ، بحيث لا يكون هناك عسرا ماليا ولا موارد معطلة للاستغلال، وهذا يعني أن المؤسسة حققت توازنها المالي والمهيكل المالي للمؤسسة سيكون في حالة المثلى من حيث التوازن المالي والمردودية المالية.

#### الحالة الثانية: الخزينة الموجبة:

في هذه الحالة سيكون  $إ ر م ع < إ ر م ع$  هذا يعني أن هناك توازن مالي وهي وضعية حسنة للمؤسسة ولكن على المحلل المالي أو المسير المالي مراعاة سبب ذلك كأن يكون رأس المال العامل مرتفعا كثيرا مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، لأن الزيادة المفرطة في هامش الأمان من قبل المؤسسة له أثر سلبي على الربحية لأن هذه الأموال تعتبر غير مستغلة في نشاط المؤسسة وبالتالي فهي معطلة وتؤدي إلى حرمان المؤسسة من تحقيق نواتج إضافية من خلال تشغيلها.

#### الحالة الثالثة: الخزينة السالبة:

وهي أخطر بالنسبة لحياة المؤسسة، تكون فيها بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط، ويجب على المسير المالي تجنب هذه الحالة بالعمل على تخفيض الاحتياجات من رأس المال العامل أو الرفع من الموارد الدورية لتفادي المؤسسة العسر المالي. وبالتالي من أجل إعادة التوازن المالي في هذه الحالة لا بد من القيام المسير بالتعديلات الواجبة من أجل تحسين الوضعية.

<sup>1</sup>شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2007/2008، غير منشورة، ص36.

## المطلب الثالث: التحليل بالنسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر.

## ✓ تعريف النسب المالية:

هناك عدة تعاريف نعرض بعضها منها:

تعرف النسب المالية بأنها: "علاقة منطقية تدل على قيمة ظاهرتين اقتصاديتين مرتبطتين بعلاقة خاصة، وتكون لهذه القيمة أثر على الهيكل المالي".<sup>1</sup>

كما تعرف على أنها: "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القائمة".<sup>2</sup>

ويمكن تعريفها على أنها: "علاقة بين رقمين يمكن أن يكون مستخرجين من الميزانية أو جدول حسابات النتائج أو من كليهما".<sup>3</sup>

## أشكال التحليل المالي بالنسب:

عند تحليل الوضعية المالية للمؤسسة يمكن استخدام عدد ضخم من النسب والمعايير المالية المختلفة، ولكن هناك أكثر طريقة لاستخدام هذه النسب في تحليل عمليات وأنشطة المؤسسة، واختلاف نوع التحليل يرجع إلى الغرض المقصود منه، فعندما نريد تحليل بند أو نشاط المؤسسة وتقييمه لسنة واحدة ومعرفة ما يمثله من المبلغ الكلي الذي تستخدمه المؤسسة يطلق عليه تحليل رأسي، أما إذا أردنا تحليل نفس البند وتقييمه على مدار عدة سنين واكتشاف اتجاهه الصعودي أو الهبوطي ومقدار تحسنه أو تراجعها يطلق عليه تحليل أفقي، ومن هنا يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي باستخدام النسب إلى:

## 1 - التحليل الرأسي (أو العمودي):

يرتكز هذا النوع من التحليل على دراسة فقرات القوائم المالية باستخراج النسب التي تشكل كل فقرة مقاسة إحدى الفقرات التي يتم اعتمادها كأساس لاستخلاص النسب الأخرى.<sup>4</sup> ويعتمد هذا النوع من التحليل على الهيكل العام للقائمة المالية، فقد يعتمد مجموع الأصول مثلا كأساس يحتسب على ضوئه نسب فقرات الأصول الأخرى، أو اعتماد إجمالي الخصوم كأساس لاستخراج نسبة كل فقرة تشكل هذه الحسابات بصورة نسبة مئوية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> مجموعة من الاقتصاديين، الموسوعة الاقتصادية، دار بن خلدون، بيروت، ص447

<sup>2</sup> محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل، عمان، 2000، ص40.

<sup>3</sup> محمد رفيق الطيب، مدخل للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج2، 2009، ص40.

<sup>4</sup> عدنان هاشم السمراوي، الإدارة المالية، دار زهران، عمان، 2000، ص96.

<sup>5</sup> خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص89

ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لاقتناء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.<sup>1</sup>

## 2- التحليل الأفقي:

التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة.<sup>2</sup>

كما أن هذا النوع من التحليل يأخذ في عين الاعتبار مجموعة من القوائم المالية لعدد من الفترات لسنوات متتابعة، إذ يتم تحديد إحدى تلك السنوات كسنة أساس والباقي كسنوات قياس، ويجبذ أن لا تقل سنوات القياس عن سنتين غير سنة الأساس، ومن قياس التغير في ذلك العنصر ثم تحديد نسبة ذلك التغير، وتكون النتيجة أدق كل ما زاد عدد سنوات المقارنة.<sup>3</sup>

## أنواع النسب المالية:

يوجد عدد كبير من النسب المالية التي يمكن حسابها، لذا يجب اختيار أهمها وتختلف درجة الأهمية من مستعمل لآخر وكذا هدفه من التحليل، وعليه فإن عددها يزداد أو ينخفض حسب نوع التحليل والحاجة إليه. ومهما تعددت أنواع النسب المالية، فإننا سنركز على أهمها وهي:

- نسب السيولة.
- نسب النشاط.
- نسب المديونية.
- نسب الربحية.
- نسب المخزون.

## ✓ نسبة السيولة:

السيولة هي مقدرة المنشأة على تحويل التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، وتعتبر السيولة على مقدرة المنشأة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقود، وللسيولة بعدان:

<sup>1</sup> عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء، عمان، ص41.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص41.

<sup>3</sup> هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص226.

**البعد الأول:** يتمثل في الوقت اللازم لتحويل الأصل إلى نقود.<sup>1</sup>

**البعد الثاني:** يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل إلى نقود.

في حين يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تستعمل في تحليل وتقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزامات قصيرة الأجل عند استحقاقها، وذلك باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، وتنقسم نسب السيولة إلى مجموعة من النسب نذكرها فيما يلي:

#### ✓ نسبة السيولة العامة:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة (قيم الاستغلال) والسريعة التحول إلى سيولة (قيم محققة) والسائلة (قيم جاهزة) الديون قصيرة الأجل، فكلما كانت هذه النسب كبيرة أعطت المؤسسة هامش للحركة والمناورة ويدل ذلك على مقدرتها على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة لتسييل الأصول الثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.<sup>2</sup> وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

وتتراوح النسب المعيارية لها ما بين 1 و2، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت قدرة المؤسسة على السداد أحسن، إلا أنها لا تؤخذ كمعيار للحكم على سيولتها لأنها تحتوي على عناصر بطيئة التحول إلى سيولة.<sup>3</sup>

✓ نسبة السيولة المختصرة:

تعرف بأنها مقياس لدرجة تغطية الديون قصيرة الأجل في المؤسسة دون اللجوء إلى بيع مخونها، باعتبار أن هذه الأخيرة هي أقل الأصول سيولة، وتبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة والقيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال.

<sup>1</sup> محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد، عمان، 2008، ص157

<sup>2</sup> مبارك ليلوس، مرجع سابق، ص47.

<sup>3</sup> حمزة محود زبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الرواق، عمان، 2004، ص183.

وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \text{القيم المحققة} + \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ولا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة فقد حدد لها الحد الأقصى 0.5 وهو حد الضمان، والحد الأدنى 0.3، أي أن تكون القيم غير الجاهزة تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل.

#### ■ نسبة السيولة الجاهزة:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة ذلك أنه من الصعب عليها أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير جاهزة (القيم القابلة للتحقيق) إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق كأن تطلب من كل زبائنها الدفع الفوري.

وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ولكي تكون هذه النسبة جيدة على القائمين بإدارة المؤسسة جعلها محصورة بين 0.2 و0.3 ارتفاعها عن هذا المجال تجميد للأموال وانخفاضها عنه يعرض المؤسسة لصعوبة مالية فورية.

#### ■ نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة المنشأة الأصول والخصوم وتقيس مدى كفاءتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وتحقيق أعلى ربح ممكن.<sup>1</sup>

#### ✓ معدل دوران الأصول الثابتة:

يبين قدرة المؤسسة على استخدام الإمكانيات والتسهيلات الإنتاجية في تحقيق المبيعات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>عبد الحكيم كراجة وآخرون، مرجع سابق، ص240.

<sup>2</sup>حسين عطا عني، دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005، ص117.

تحسب بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول الثابتة}$$

✓ معدل دوران إجمالي الأصول:

تقيس مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات.<sup>2</sup>

تحسب بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

✓ معدل دوران الأصول المتداولة:

يركز على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات.<sup>4</sup>

حسب بالعلاقة التالية:<sup>5</sup>

$$\text{معدل دوران إجمالي المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

■ نسبة المديونية (الرفع المالي):

تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة نظراً لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق المشروع لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها المؤسسة لأن الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو الفشل في سداد أصل القرض عند حلول مواعيد الاستحقاق يعني إفلاس المنشأة.<sup>6</sup>

وتنقسم نسب المديونية أيضاً إلى مجموعة من النسب نذكرها فيما يلي:<sup>7</sup>

<sup>1</sup> خبراء الشركة العربية المتحدة، الأساليب الحديثة للتحليل المالي، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2006، ص116.

<sup>2</sup> عبد الحكيم كراجه وأخرون، مرجع سابق، ص173.

<sup>3</sup> أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2007، ص160.

<sup>4</sup> هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص241.

<sup>5</sup> عدنان هشام المراوي، مرجع سابق، ص108.

<sup>6</sup> محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص69.

<sup>7</sup> مبارك ليلوس، مرجع سابق، ص45-46.

✓ نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس مال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمن، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100%، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين الاستحقاقية الخصوص وسيولة الأصول، وتكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة الصافية}) \times 100$$

✓ نسبة التمويل الخاص:

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، ويبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمن، وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة} \times 100\%$$

✓ نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في إتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة، وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموعة الديون}) \times 100\%$$

✓ نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة، وهي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، فكلما كانت صغيرة

كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات، وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:<sup>1</sup>

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموعة الأصول}) \times 100\%$$

■ نسبة الربحية (المردودية):

إن نسب الربحية تمثل المردودية المتأتية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة، وقياس للآثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة، وهي مقارنة النتيجة بما أستخدم من رأس مال لتحقيقها.<sup>2</sup> نسب الربحية كثيرة ومتنوعة نذكر ما يلي:

✓ نسبة صافي الربح الشامل (المردودية التجارية):

ويقصد به الأرباح المتبقية لملاك المشروع من كافة أنشطة (العادية والعرضية) أي أنها تمثل مدى كفاءة المشروع في إدارة أصوله المختلفة، ويسمى أيضا بهامش صافي الربح.<sup>3</sup>

تُحسب بالعلاقة التالية:<sup>4</sup>

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح} / \text{المبيعات}$$

✓ نسبة المردودية الاقتصادية:

تبين هذه المردودية ربحية الأصول الإجمالية أو مجموعة الأموال المستثمرة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> مبارك لساوس، مرجع سابق، ص46.

<sup>2</sup> مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص51.

<sup>3</sup> خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص76.

<sup>4</sup> عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية، دار وائل، عمان، ط3، 2007، ص66.

<sup>5</sup> شباح نعيمة، مرجع سابق، ص52.



تحسب بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{مجموعة الموجودات}$$

✓ نسبة المردودية المالية:

تمثل النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية.<sup>2</sup>

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

✓ معدل ربحية السهم:

يمثل معدل العائد للسهم، يمكن من معرفة نسبة النمو في المؤسسة.<sup>3</sup>

ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:<sup>4</sup>

$$\text{معدل ربحية السهم} = \text{الربح بعد الفوائد والضريبة} / \text{عدد الأسهم}$$

✓ متوسط فترة التحصيل:

تقيس هذه النسبة مدى سرعة العملاء في سداد مستحقاتهم للمؤسسة، تختلف هذه المدة حسب سياسة المؤسسة وحسب المنافسة في السوق.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد الستار الصياح، سعود العامري، مرجع سابق، ص 67.

<sup>2</sup> مبارك ليلوس، مرجع سابق، ص 52.

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية الإبراهيمية، الاسكندرية، 2005، ص 374.

<sup>4</sup> هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص 246.

<sup>5</sup> محمد صلاح الحناوي وآخرون، مرجع سابق، ص 76.

تُحسب بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \text{العملاء} + \text{أوراق القبض} / \text{متوسط المبيعات الآجلة اليومية}$$

يتم حساب متوسط المبيعات الآجلة اليومية كما يلي:<sup>2</sup>

$$\text{متوسط المبيعات الآجلة اليومية} = \text{المبيعات الآجلة السنوية} / 360$$

■ نسب المخزون:

تتمثل فيما يلي:

✓ معدل دوران المخزون:

ويقاس مؤشر معدل دوران المخزون عدد مرات استخدام المخزون في المبيعات<sup>3</sup>، أي معدل السرعة التي يتحرك بها المخزون باتجاه عملية البيع، وبالتالي في توليد النقد دعماً للسيولة.<sup>4</sup> يُحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة (المبيعات)} / \text{متوسط المخزون}$$

حيث:

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}) / 2$$

✓ متوسط فترة الائتمان:

هي الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون للمؤسسة كي تسدد مشترياته.<sup>5</sup>

تُحسب بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup> مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص50.

<sup>2</sup> خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص71.

<sup>3</sup> حمزة الشميخي، إبراهيم، مرجع سابق، ص69.

<sup>4</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص190.

<sup>5</sup> رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة، عمان، 2001، ص51.

متوسط فترة الائتمان = (موردون + أوراق الدفع) / متوسط المشتريات الآجلة اليومية

حيث:

متوسط المشتريات الآجلة اليومية = المشتريات الآجلة السنوية / 360

✓ معدل تغطية الفوائد:

يبيّن مدى قدرة المؤسسة على دفع فوائد القروض.<sup>1</sup>

ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد

<sup>1</sup> دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص103.

<sup>2</sup> بحراء الشركة العربية المتحدة، مرجع سابق، ص28.

خلاصة:

بعد تطرقنا إلى مختلف جوانب عملية التحليل في المؤسسة و التي تمثلت في النشأة والمفاهيم والاستخدامات و النسب المستعملة في هذه العملية حيث يتضح الأهمية البالغة لهاذا العلم بحيث أن عملية التحليل المالي تعطي النظرة الشاملة و المصدقية في أظهار الوضعية المالية للمنشأة لأصحاب المنشأة والمتعاملين من جهة أخرى وتساعد كذلك في ترشيد القرارات وفهم حالة الاقتصادية للمؤسسة وذلك لتحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب المنشأة في المدى البعيد.

فصل في



## تمهيد:

يكتسب تحليل قائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة في دنيا الأعمال، وذلك لدوره المهم في إتخاذ القرارات المالية بوجه عام وقرارات الائتمان بوجه خاص وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد المستخدمين في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة حيث تبين القائمة الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية معينة، كما أن التقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة المشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة الشركة على توليد النقد وهو العنصر الذي يستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو الطويل .

ولذلك قمنا في هذا الفصل بدراسة قائمة التدفقات النقدية بمختلف جوانب هذه القائمة من خلال ثلاث مباحث وهي كالآتي :

-المبحث الأول: جدول سيولة الخزينة، تبويبها وتصنيفها

-المبحث الثاني: إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة

-المبحث الثالث: مؤشرات تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المتمركزة على جدول سيولة الخزينة

## المبحث الأول: جدول سيولة الخزينة، وتبويبها وتصنيفها

قائمة التدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي فهي الحجر الأساسي للقيام بالتحليل المالي .

## المطلب الأول: التطور التاريخي لجدول سيولة الخزينة ومفهومها

## الفرع الأول: التطور التاريخي لجدول سيولة الخزينة

إذما اعتبرنا قائمة الدخل أداة لقياس نتيجة أعمال المؤسسة خلال الفترة المالية، والميزانية العمومية أداة لقياس مركزها المالي في نهاية تلك الفترة، فإن قائمة التدفق النقدي هي بمثابة الأداة المناسبة لقياس مركزها المالي .

و بالمقارنة مع القوائم المالية الأخرى، تعد قائمة التدفق النقدي حديثة العهد نسبيا و قد شهدت منذ نشوئها ألي الآن تطورا ملحوظا سواء من جهة المداخل، المتبعة في أعدادها، أو من حيث صور عرضها أو نماذجها أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها الصادرة عن المجامع المهنية .

وكانت الشركات العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بعرضها بصفة طوعية في نهاية الخمسينات، وذلك في صورة جدول تحليلي بسيط تحت مسمى قائمة "من أين جاءت الأموال وألي أين ذهبت؟" كما كانت تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين للمركز المالي تظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة في القائمتين على مدار الفترة المحاسبية لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أصدر عام 1961 دراسة أوصى فيها بتغيير مسمى القائمة لتصبح "قائمة التدفقات النقدية والموارد المالية" كما أوصى جميع الشركات المساهمة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها، مثلها في ذلك مثل بقية القوائم المالية الأخرى .

وفي عام 1963 أوصى الجمع نفسه في الرأي رقم 3 الصادر عنه بضرورة الالتزام بأتباع المعايير المهنية سواء في أعدادها، أو في متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، كما أوصى أيضا بتعديل تسميتها "قائمة مصادر الأموال واستخدمتها" وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن الشركة ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات .

وقد تزايدت أهمية هذه القائمة عندما أصدرت هيئة تبادل الأوراق المالية الأمريكية عام 1970 بياها \*117\* الذي طلبت فيه من جميع الشركات المسجلة فيها، بضرورة تتضمن، تقاريرها المالية المقدمة لهيئة تبادل الأوراق المالية قائمة



بموارد الأموال وأستخدمها. ذلك ما حدا بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لأن يصدر في العام التالي 1971 الرأي رقم 19 الذي أوصى فيه بما يلي:<sup>1</sup>

1- تغيير مسمى القائمة ليصبح "قائمة التغيرات في المركز المالي"

2- أن تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية .

3- أن تصبح مشمولة برأي مدقق الحسابات عن القوائم المالية الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية للشركة.

4- أن يتم إعداد القائمة وفق المفهوم الشامل للموارد المالية على أن يترك للشركة الخيار في إعدادها وعرضها إما وفقا لمدخل رأس المال العامل وإما وفقا لمدخل التدفق النقدي.

وفي عام 1978 ، صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (fasb) البيان رقم (95) . sfas,no الذي ألزم فيه الشركات المساهمة الأمريكية بإصدار (قائمة التدفق النقدي) بدلا من قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ. وقد أوصى هذا البيان بأن يتم تصنيف التدفقات النقدية في القائمة إلى تدفق نقدي من النشاط التشغيلي وتدفق نقدي من النشاط الاستثماري وتدفق نقدي من النشاط التمويلي.<sup>2</sup>

ووفقا للمعيار رقم (7) المعدل الصادر عام 1993 عن لجنة معايير المحاسبة الدولية iasc الذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1977 ، تعرض القائمة باعتبارها جزءا ليتجزأ من البيانات المالية المدققة المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة. وقد أوصى المعيار بإعدادها بشكل يفصح عن حركة النقدية و النقدية المكافئة أو مصنفة حسب الأنشطة الرئيسية للمؤسسة وهي : الأنشطة التشغيلية ، والأنشطة الاستثمارية ، و الأنشطة التمويلية ، كما ترك للمؤسسة أن تختار في إعدادها إما الطريقة المباشرة أو الغير المباشرة.

#### الفرع الثاني: تعريف جدول سيولة الخزينة

رغم أن كل من قائمة الدخل والميزانية تقومان إلى حد ما وبصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، إلا أنهما لا تعرضان الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية

<sup>1</sup> محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، دار وائل، 2007، عمان، ص479.

<sup>2</sup> محمد مطر، موسى السويطي، التأهيل النظري للممارسات ومشاكل الأعراف والقياس والإفصاح، دار وائل، عمان، 2008، ص264-265.

خلال نفس الفترة الزمنية، ولتلبية هذه الحاجة يتم إعداد وعرض قائمة جديدة سنحاول إعطاء تعريفات لهذه القائمة كما يلي:

**فهناك من عرفها** جدول تدفقات الخزينة هي وثيقة شاملة وكاملة تفسر تغيرات تدفقات خزينة المؤسسة خلال فترة معينة<sup>1</sup>.

**قد عرفت أيضا:** جدول تدفقات الخزينة هي قائمة إجبارية ومكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مقبوضات و مدفوعات المؤسسة، ويتم إعدادها وفقا للأساس النقدي، أي قائمة تدفقات الخزينة تذهب إلى أبعد من ذلك فأنها تحدد النتائج النقدية لكل الأنشطة التي مارستها الشركة والتي يتم تصنيفها إلى الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية<sup>2</sup> خلال الفترة التي يجري تحليلها، مع تحديد صافي اثر هذه النتائج على الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة أو المشتركة<sup>3</sup>.

**كما عرفت:** جدول تدفقات الخزينة عبارة عن لوحة قيادة أمام الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها<sup>4</sup> كما يمكن اعتبارها كما يمكن اعتبارها أداة تحليل متميزة وهامة وتقوم على منظور ديناميكي، وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية<sup>5</sup>.

وقد عرفه النظام المحاسبي المالي من خلال هدفها كما يلي " يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم المداخل والمخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشأتهما.

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن جدول سيولة الخزينة هي الأموال على أنها النقد أو النقدية المعادلة كما تهدف هذه الأخيرة إلى أظهار وتفسير الحداثة في رصيد النقدية كما تعرض مصادر وأستخدامات النقد مبنية حسب الأنشطة : تشغيلية، استثمارية، تمويلية بحيث يعتبر الصورة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية محددة من خلالها يتم إتخاذ أهم القرارات التي تخص المؤسسة .

<sup>1</sup> -فايزة سليم حداد "الإدارة المالية"، دارالحامد الأردن، 2009، ص40.

<sup>2</sup> Jean Jacques Julian, *Les normes comptables internationales IAS/IFRS*, 2 eme édition, soupe fouclier (faucher) 2007, paris, p29

<sup>3</sup> بن فرج زونية، رحيم حسين، "قائمة التدفقات الخزينة مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر" مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص10.

<sup>4</sup> -إلياس بن ساسي، يوسف قريشي "التسيير المالي دروس وتطبيقات"، دار وائل، عمان، 2006، ص204.

<sup>5</sup> بلعور سليمان، علي بن الطيب، "بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة"، مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، 16-17-18- نوفمبر 2011 ص03.

## المطلب الثاني: تبويب جدول سيولة الخزينة وتصنيفها

تبويب المعلومات التي تعرضها قائمة التدفقات النقدية في ثلاثة أبواب رئيسية تتمثل في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، و التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، و التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية ولكل باب منها أهميته في تقديم المعلومات عن واقع الشركة، كما إنها تعرض التغير في النقدية و نقدية المعادلة كمعلومات إضافية

### الفرع الأول: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

#### 1. تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تعد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التدفق الأساس الذي تهدف أي شركة إلى تحقيقه بالدرجة الأولى من خلال نشاطها الرئيسي، وذلك انطلاقاً من تعريفها الوارد كما يلي:

هي المقوضات و المدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي الذي أنشئت من اجله الشركة، وكذلك المقوضات و المدفوعات الأخرى غير مرتبطة بنشاطات الاستثمار و نشاطات التمويل، و تتمثل هذه التدفقات النقدية على العموم في مقبوضات مبيعات المنتجات و خدمات الشركة و مصاريف صنعها (أجور، مواد أولية... الخ)<sup>1</sup>

ومن أمثلة التدفقات النقدية ما يلي:

- المقبوضات النقدية من بيع السلع و تقديم الخدمات.
  - المقبوضات النقدية الناتجة عن منح حقوق امتيازات، و الرسوم و العمولات، و غيرها من الإيرادات.
  - المقبوضات و المدفوعات النقدية لشركات التأمين في صورة أقساط أو مطالبات تعويض أو أية مزايا تنتج عن بوالص التأمين.
  - المقبوضات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار.
  - المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع و خدمات.
- ورغم أن بعض العمليات كبيع رأس مال ثابت، قد ينتج عنها مكاسب أو خسائر يتم تضمينها في صافي الربح أو الخسارة، إلا أن هذه النقدية الناتجة عن مثل هذه العمليات تعتبر متعلقة بالأنشطة الاستثمارية.

#### 2. أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

كما تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشراً أساسياً عن المدى الذي ساهمت به عمليات الشركة في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد قروضها و للمحافظة على قدرتها التشغيلية و توزيع أرباح نقدية على المساهمين و

<sup>1</sup> محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الجزائر، 2010، ص80.

تمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى الأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.<sup>1</sup>

كما إن صافي التدفق النقدي السالب من الأنشطة التشغيلية يشير بداية إلى أن الأنشطة التشغيلية تستخدم النقدية ولا تنتجها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يشير إلى ان الشركة في حاجة ماسة إلى تدبير نقدية من أنشطة الاستثمار كبيع أصول ثابتة أو تصفية استثمارات مالية وهو ما ينعكس بالسلب على احتمالات النمو المستقبلي للشركة، والحصول على النقدية من خلال أنشطة التمويل مثل الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة وهو ما ينعكس بزيادة ضرورة تحقيق عوائد كافية في المستقبل.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

#### 1. تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

يقصد بها التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، حيث يتم عرضه في التدفقات النقدية على نحو منفصل يلي القسم الخاص بالأنشطة التشغيلية<sup>3</sup>، حيث تعرف الأنشطة الاستثمارية كما يلي:  
الأنشطة الاستثمارية: عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة.<sup>4</sup>

كما أن أنشطة الاستثمار في قائمة التدفقات النقدية تشمل ما هو أكثر من شراء وبيع الأصول التي تبوب كاستثمارات في الميزانية، وعلى سبيل المثال منح القروض فهو يصنف ضمن أنشطة الاستثمار وذلك لان القرض يؤدي إلى ضرورة تقديم مبلغ القرض إلى المقترض ثم تحصيله بعد ذلك عندما يحين ميعاد استحقاقه، بالإضافة إلى أن التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن هذه الأنشطة تعبر عن المدى الإنفاق الذي قامت به الشركة للحصول على أصول من اجل توليد دخل مستقبلي، حيث إن الاستثمار في شراء الأصول يزيد من الطاقة الإنتاجية لشركة و بالتالي زيادة المنافع المستقبلية، بينما البيع من أصول الشركة يخفض من هذه المنافع

حاج الله، سليم الطربلسي، القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية مداخله ضمن أعمال ملتقى الدولي حول المعايير المحاسبية الدولية والمؤسسة الاقتصادية

<sup>1</sup>، متطلبات التوافق والتطبيق، كلية علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، يومي 2016/05/26/25.

<sup>2</sup> طارق عبدالعال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الدارالجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 255.

<sup>3</sup> لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات محلولة)، الجزائر، 2012، ص 80.

<sup>4</sup> هيئة الأوراق والأسواق العالمية جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، المعيار المحاسبي الدولي السابع، الموقع التالي:

- ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ما يلي:<sup>1</sup>
- المدفوعات النقدية لشراء الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات ملموسة وغير ملموسة والموجودات طويلة الأجل الأخرى. وتشمل هذه المدفوعات أية نفقات تتحملها الشركة في سبيل التصنيع الداخلي للموجودات الثابتة.
  - المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة الملموسة وغير ملموسة.
  - المدفوعات النقدية لشراء الأدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها الشركات الأخرى أو للدخول في المشروعات المشتركة (ولا يشمل ذلك على المدفوعات لشراء الأوراق المالية تعتبر ضمن المكونات النقدية المعادلة وكذلك المدفوعات لشراء أوراق مالية بغرض التعامل أو الاتجار فيها)
  - المتحصلات النقدية من أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها الشركات الأخرى أو حصص في مشروعات مشتركة (ولا يشمل ذلك على المتحصلات النقدية من بيع أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة، وكذلك المتحصلات النقدية من بيع الأوراق المالية تم شرائها بغرض الاتجار فيها)
  - القروض والسلف المقدمة لأطراف أخرى (ولا يشمل ذلك على القروض والسلف التي تقدمها المنشآت المالية)
  - المتحصلات النقدية الناتجة عن سداد الغير القروض والسلف للمنشأة (ولا يشمل ذلك القروض والسلف الخاصة بالمنشآت المالية)
  - المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات والمقايضات ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لغرض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.
  - المتحصلات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات والمقايضات ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لإغراض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.
- 2. أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:**

يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار مهم لمستخدمي القوائم المالية حيث يوفر لهم المعلومات عن:

- قيمة ما أنفقته الشركة على الاستثمارات طويلة الأجل، سواء كانت في شكل أوراق مالية أو استثمارات في شركات تابعة مما يعطي احتمالات زيادة الأرباح في المستقبل.
- قيمة الإنفاق الاستثماري المتعلقة بشراء أصول ثابتة جديدة لاستبدال أصول قائمة أو التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يعطي مؤشراً لاحتمالات النمو في المستقبل.
- الأصول الثابتة التي تم التخلص منها وكذا الاستثمارات طويلة الأجل الأخرى والنقدية المحصلة في مقابل ذلك، مما يعطي مؤشر لاحتمالات الانكماش أو انخفاض الأرباح.

<sup>1</sup> هيئة الأوراق والأسواق العالمية جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، مرجع سابق ص 21

الفرع الثالث: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

### 1. تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

يقصد بها التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية، حيث تعرف هذه الأخيرة كما يلي:

الأنشطة التمويلية: عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم و بنية الأموال الخاصة و القروض الخاصة بالشركة<sup>1</sup>

ويساعد الإفصاح عن التدفقات الناتجة عن هذه الأنشطة بالتنبؤ باحتياجات مقدمي الأموال للشركة من تدفقات نقدية مستقبلية<sup>2</sup>

ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية ما يلي :

- المتحصلات النقدية الناتجة عن إصدار أسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.
- المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استيراد أسهم سبق للمنشأة إصدارها .
- النقدية الناتجة عن السندات أو الكمبيالات أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل .
- النقدية المدفوعة بواسطة مستأجر من اجل تخفيض الالتزامات عن موجودات مستأجرة ناتجة عن عقد إيجار تمويلي.
- المدفوعات نقدية عن لسداد المبالغ المقترضة (أصل القرض)

لا تعتبر متحصلات الفوائد و التوزيعات و مدفوعات الفوائد متعلقة بالأنشطة الاستثمارية ولا الأنشطة التمويلية إنما تبوب كأنشطة تشغيلية، لأن الأنشطة التشغيلية تعكس الآثار النقدية لعمليات الإيرادات و النفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل و رادات الفوائد و التوزيع و مصروف الفوائد يدخل في تحديد صافي الدخل<sup>3</sup>

### 2. أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

تنبع أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بهذا النشاط من أنها توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية بالأمور التالية<sup>4</sup>

<sup>1</sup> كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص156.

<sup>2</sup> Le système comptable \*scf\*les page bleue.p69.

<sup>3</sup> هيئة الأوراق والأسواق العالمية، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، مرجع سابق ص22

روبرت ميجز، وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة مكرم عبد المسيح باسلي، محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ، السعودية

<sup>4</sup> 2006، ص74

- التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها الشركة خلال الفترة سواء كان بشكل قروض أو إصدار أسهم أو سندات و قيمة كل هذه المصادر, فاستخدام قروض قصيرة الأجل على سبيل المثال لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل قد يعرض الشركة لصعوبات مالية.
- التنبؤ باحتياجات الشركة من التدفقات النقدية المستقبلية.
- التعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض و السندات و توزيع الإرباح و غيرها.
- التعرف على نسبة تمويل الخارجي إلى التمويل الذاتي, فالتوسع في مصادر التمويل الخارجي عند حد معين ممكن إن يترتب عليه حدوث أزمات مالية.

### المطلب الثالث: النقدية و النقدية المعادلة

من بين المعلومات التي تعرضها قائمة التدفقات النقدية التغير في النقدية وما يعادلها كمعلومات إضافية حيث تعرف كل من النقدية و ما يعادلها كما يلي:<sup>1</sup>

**1. النقدية:** يقصد بها النقدية بالخرينة و الودائع تحت الطلب .

**2. النقدية المعادلة:** تتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة , جاهزة لتحويل إلى مقدار محدد و معروف من النقدية و التي تعرض إلى مخاطر ضئيلة من التغير في قيمتها .

أي أن التدفقات النقدية تشمل كل من النقدية و ما يعادلها حيث أن النقدية المعادلة هي الاستثمارات السائلة جداً قصيرة الأجل مثل الأموال المخصصة لتعامل في السوق و الأوراق التجارية , و سندات الخزينة إما تحويل النقدية بين الحسابات البنكية لشركة و ما يعادلها من النقدية فألها لا تعتبر مقبوضات و مدفوعات نقدية . فالمال يعتبر نقدية بغض النظر عما إذا كان في شبكة السائل أو في حساب بنكي , أو في ما يعادلها من نقدية , و مع ذلك فأي فوائد مستلمة نتيجة ما يعادل النقدية تدرج ضمن مقبوضات نقدية من العمليات التشغيلية, فالذي يعد في حكم النقدية مقصوراً على الاستثمارات السائلة جداً و قصيرة الأجل.

إما الأوراق المالية مثل الاستثمارات في الأسهم و سندات لشركات الأخرى , و لا تعد في حكم النقدية لذلك فمشتريات و مبيعات الأوراق المالية المتداولة تنتج تدفقات نقدية و التي يجب التقرير عنها في قائمة التدفقات النقدية كأنشطة استثمارية.<sup>2</sup>

فالشركة تقوم بعرض تسوية للمقادير الظاهرة ببيان التدفقات النقدية مع البنود المناظرة لها بالميزانية العمومية , وتفصح عن أي تغير في السياسة المتبعة في تحديد مكونات النقدية و النقدية المعادلة مثال ذلك تغيير تبويب احد الأدوات المالية من كونه جزءاً من الاستثمارات إلى اعتباره جزءاً من أشباه النقد و ذلك طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي الثامن.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز الخليفة، شرح المعايير المحاسبية المصرية، مركز الفجر، ج1 مصر، 1999، ص133

<sup>2</sup> لخضر علاوي، مرجع سابق، ص73.

<sup>3</sup> هيئة أوراق والأسواق العالمية، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، مرجع سابق، ص22

### المبحث الثاني: إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية

هناك العديد من النماذج لإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن هيئات مالية و جامعات و معاهد مختصة ، لكن حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع و نظام المحاسبي المالي يوجد طريقتين لإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية و هما طريقة مباشرة و الطريقة غير مباشرة.

#### المطلب الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

##### 1. مفهوم الطريقة المباشرة

إن أهم ما يميز هذه الطريقة هو اعتمادها على الإفصاح عن المكونات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية و إجمالي المدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية . و إيجاد الفرق بينهما و اعتباره صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ؛ حيث يتم تحويل كل رقم موجود في قائمة الدخل من أساس الاستحقاق المحاسبي إلى أساس الاستحقاق النقدي ، إي إننا نتجاهل صافي الربح في الطريقة المباشرة و نقوم بإيجاد صافي التدفقات النقدية التشغيلية مباشرة؛ و بعبارة أخرى نقصد بالطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية ذلك الأسلوب الذي يقدم معلومات عن مصادر الفعلية لتدفقات النقدية و كيفية استخدامه لفترة زمنية معينة .<sup>1</sup>

كما إن هذه الطريقة تركز على الأنشطة الاستثمارية ، إذ يتوجب على الشركة توليد الفوائض اعتمادا على الأنشطة التشغيلية ، واعتبار الباقي ملجأ استثنائي يتم اللجوء إليه فقط في حالة عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتيا

##### 2. العناصر المكونة للأنشطة الرئيسية وفقا لطريقة المباشرة:

- تتكون قائمة التدفقات النقدية وفقا لطريقة المباشرة من ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات النقدية هي كما يلي:<sup>2</sup>
- العناصر تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال ( أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات الشركة و غيرها من الأنشطة الغير مرتبطة بالاستثمار و التمويل ) و تحدد كما يلي:
  - التحصيلات المقبوضة من الزبائن .
  - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.
  - الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة.
  - الضرائب عن النتائج المدفوعة
  - +/- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية.

دراسة حسين أحمد دحدوح : بعنوان "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية" بحث مقدم ضمن مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق  
سوريا، 2008<sup>1</sup>

احمد طرطار، شوقي جباري، الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات الخزينة، مداخلة مقدمة ألى الملتقى الدولي حول : معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (متطلبات التوافق و التطبيق)، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، مركز الجامعي سوق أهراس ، الجزائر يومي 25-26 ماي 2010<sup>2</sup>.



- ❖ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من اجل اقتناء استثمار و تحصيل الأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) تحدد كما يلي:
  - التسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية .
  - +التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية.
  - +التحصيلات عن العمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية .
  - +الفوائد المحصلة من توظيف الأموال .
  - +الحصص و الأقساط المقبوضة من نتائج مستلثة.
  - التسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.

- ❖ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض ) و تحدد كما يلي:
  - +التحصيلات الناتجة من إصدار أسهم .
  - الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.
  - +التحصيلات المتأتية من القروض .
  - تسديد القروض و الديون الأخرى المماثلة.

#### المطلب الثاني: حساب العناصر المكونة للأنشطة الرئيسية وفقا لطريقة المباشرة

و يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي:<sup>1</sup>

- ❖ **التحصيلات المقبوضة من الزبائن و تحسب كما يلي:** حساب المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة ,الخدمات المقدمة المنتوجات الملحقة ما عدا التخفيضات و التزييلات و الحسومات الممنوحة +الرسم على القيمة المضافة على المبيعات -التغير في رصيد الزبائن و الحسابات الملحقة (رصيد آخر المدة-رصيد أول المدة).
  - و هناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر و هي :إعانات الاستغلال +المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير +حساب المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري +التغير في المنتوجات المسجلة مسبقا.
- ❖ **المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين و تحسب كما يلي:** حساب المشتريات المستهلكة ما عدا حساب التخفيضات و التزييلات المتحصل عليها من المشتريات +الرسم على القيمة المضافة على المشتريات +الخدمات الخارجية +الخدمات الخارجية الأخرى +الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية و الداخلية الأخرى- التغير في رصيد موردو المخزونات و الخدمات+التغير في رصيد الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة+أعباء المستخدمين -التغير في حساب المستخدمين و الحسابات الملحقة-التغير في حساب الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة.

نصر الدين بن نذير ، عمار بوشناف ، جدول تدفقات الخزينة ،مداخلة مقدمة الى المنتدى الدولي حول:الأطار المفاهيمي للنظام المحسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة دحلب البلدة الجزائر ،أيام 13-15 ماي 2009.

وهناك مبالغ مدفوعة لمعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر و تحدد على النحو التالي: الضرائب والرسوم و المدفوعات المماثلة +الأعباء العملياتية الأخرى -التغير في رصيد حساب الدولة؛ الضرائب على رقم الأعمال -التغير في رصيد الأعباء المسجلة مسبقا .

- ❖ فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة و تتمثل في الأعباء المالية
- ❖ الضرائب على النتائج المدفوعة و تحسب كما يلي: الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية؛التغير في رصيد حساب الدولة و الضرائب على النتائج .
- ❖ تدفقات الخزينة المرتبطة بعناصر غير العادية و تتحدد بالفرق بين حساب منتجات العناصر الغير عادية و حساب أعباء العناصر الغير العادية .

### 2.العناصر المكونة لأنشطة الاستثمار:

و يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو التالي :<sup>1</sup>

- ❖ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية و تحسب حسب العلاقة التالية:التغير في القيم الثابتة المادية و المعنوية للقيم لمالية +القيم المحاسبية الصافية لتنازل عن القيم المادية و المعنوية .
- ❖ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية و تتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية
- ❖ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية و تحسب حسب العلاقة التالية :التغير في القيم الثابتة المالية +القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن قيم ثابتة المادية و المعنوية .
- ❖ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية و تتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية .
- ❖ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال و تتمثل في حساب المنتوجات المالية.

### 3.العناصر المكونة لأنشطة التمويل

و يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي:

- ❖ التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم :
- تتمثل في التغير في رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال +التغير في حساب العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة.

### ❖ الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها:

و تتمثل في نتيجة السنة المالية السابقة - التغير في الاحتياطات.

<sup>1</sup>أحمد طرطار، شوقي جباري، مرجع سابق، ص85.

❖ التحصيلات المتأتية من القروض :

وتتمثل في التغير في الاقتراضات و الديون المماثلة + دفعات القروض في السنة المالية.

❖ تسديدات القروض أو الديون أخرى المماثلة :

وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) - التغير في الاقتراضات والديون المماثلة.

الشكل رقم 06: عرض قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية 12/31/ وفق الطريقة المباشرة.

الفترة من ... إلى ...

ن-1	ن	ملاحظة	البيان
			<p><u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (التشغيلية)</u></p> <p>التحصيلات المقبوضة من العملاء</p> <p>المبالغ المدفوعة للموردين والعمالين</p> <p>الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة</p> <p>الضرائب عن النتائج المدفوعة</p> <p><u>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة قبل العناصر غير العادية</u></p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية</p> <p><u>تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة التشغيلية (التشغيلية) A</u></p> <p>تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة الاستثمار</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تسيئات مادية أو غير مادية</p> <p>التحصيلات عن عمليات بيع تسيئات مادية أو غير مادية</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تسيئات مالية</p> <p>التحصيلات عن عمليات بيع تسيئات مالية</p> <p>الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية</p> <p>الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج</p> <p><u>تدفقات أموال الخزينة الناتجة عن أنشطة الاستثمار B</u></p> <p><u>تدفقات أموال الخزينة الناتجة عن أنشطة التمويل</u></p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم</p> <p>الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</p> <p>التحصيلات المتأتية من القروض</p> <p>تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة من أنشطة التمويل C</p>

			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة $A+B+C$ أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
--	--	--	--

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 25 مارس، 2009 لعدد 19، ص 36.

### المطلب الثالث: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة الغير مباشرة

#### 1. مفهوم الطريقة الغير مباشرة

وفقا لهذه الطريقة يتم البدء بصافي الربح المحاسبي كما يظهر بقائمة الدخل، و يتم تعديله بإجراء بعض التسويات للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، أي أن هذه الطريقة تقوم على تعديل صافي الدخل باستبعاد الإيرادات و المصاريف التي تؤثر في صافي الربح ولكنها لا تمثل عناصر نقدية فهي لا تؤثر على النقدية لا بزيادة و لا بنقصان.<sup>1</sup>

يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة للسنة المالية في ظل الطريقة الغير مباشرة بالنسبة للأنشطة التشغيلية من خلال الأخذ بالحسبان التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية، وكذلك العناصر الغير نقدية مثل اهتلاك الأصول الثابتة، المحصصات، الضرائب المؤجلة مكاسب وخسائر تحويل العملة الغير المحققة، والأرباح غير الموزعة من شركات الزميلة أو حقوق أقلية.

أما باقي العناصر التي تعتبر أثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية تقدم كلا على حدا؛ ومن خلال هذا يتبين أن هذه الطريقة تعتمد على جدول الميزانية و جدول النتيجة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.<sup>2</sup>

#### 2. العناصر المكونة للأنشطة الرئيسية وفقا لطريقة الغير مباشرة

وتتكون قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة الغير مباشرة من ثلاث أجزاء أساسية من التدفقات النقدية هي كما يلي:

■ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال : ويتم تحديدها كما يلي:<sup>3</sup>

+ صافي النتيجة المالية.

+ الاهتلاكات و المؤونات.

<sup>1</sup> عبد الناصر أبراهيم نور وأخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة، الأردن، ج2، ط3، 2005 ص 285.

<sup>2</sup> لخضر علاوي، مرجع سابق، ص، 84-85.

<sup>3</sup> نصر الدين بن النذير، عمار بوشناف، مرجع سابق، ص 15.

-تغير الضرائب المؤجلة.

-تغير المخزونات.

- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة.

-تغير الموردين و الديون الأخرى.

-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو التالي :

٤٥) الأهلاكات والمؤونات:وتتمثل في المخصصات للأهلاك والمؤونات وخسائر القيمة .

٤٥) تغيير الضرائب المؤجلة:وتتمثل في التغيير في حساب الدولة,الضرائب و الرسوم المقابلة للتحصيل من أطراف أخرى.

٤٥) تغير المخزونات :ويتمثل في تغير حسابات المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ - التغيير في خسائر القيمة عن المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ

٤٥) تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى:ويتمثل في حساب الزبائن و حساب المستخدمين و الحسابات الملحقة و حساب الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية- التغيير في خسائر القيمة عن حسابات الغير.

٤٥) تغير الموردين و الديون الأخرى:و يتمثل في التغيير في حساب الموردين و الحسابات الملحقة.

٤٥) نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب:ويتمثل في سعر التنازل - القيمة المتبقية للاستثمارات التنازل عنها؛إذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

#### ■ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار و التمويل:

أما فيما يخص التدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار و تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لأعداد جدول التدفقات الخزينة.

الشكل رقم 07 عرض قائمة التدفقات النقدية للسرقة المالية 12/31/ وفق الطريقة غير المباشرة.

الفترة من ... إلى ...

ن	ملاحظة	البيان
1		<p><u>تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة التشغيلية (التشغيلية)</u></p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصحیحات من أجل :</p> <p>يضاف مصروف الاهتلاك</p> <p>تغير الضرائب المؤجلة</p> <p>تغير المخزونات</p> <p>تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى</p> <p>تغير الموردين والديون الأخرى</p> <p>قيمة البيع التي تزيد أو تنقص القيمة الصافية من الضرائب</p> <p>تدفقات الخزينة الناتجة عن نشاط</p> <p>تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات الاستثمار</p> <p>مسحوبات عن شراء تثبيات</p> <p>تحصيلات عن مبيعات تثبيات</p> <p><b>B</b> تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار</p> <p>تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p> <p><b>C</b> تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل</p> <p><b>A+B+C</b> تغير أموال الخزينة للفترة</p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح</p>

			أموال الخزينة عند الإقفال تغير أموال الخزينة
--	--	--	---

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 25 مارس، 2009 العدد 19، ص 36.

### 3. الفرق بين الطريقتين (المباشرة و الغير مباشرة):

- هناك من مستخدمي القوائم المالية من يرى إن الطريقة المباشرة أفضل من الطريقة الغير مباشرة حيث يعتبرون إن هيكله قائمة الدخل و تحويلها إلى الأساس النقدي يمكن مستخدمي القائمة من فهم كيف تتوالد النقدية من أنشطة التشغيل بوضوح دون وجود بيانات غير ملائمة و غير نقدية مثل الاستهلاك فالقائمة تتعلق فقط بالمقبوضات و المدفوعات، لكن هناك من يرى العكس حيث عندما أتيح لشركات الاختيارية بين الطرق المباشرة و الغير مباشر اختار عدد قليل الطريقة مباشرة و فضلوا غير مباشرة و ذلك يعود إلى ثلاث أسباب و يعتبر الفرق بين الطريقتين وهي:<sup>1</sup>
- ⌘ الطريقة المباشرة أكثر صعوبة من عند الاستخدام من الطريقة الغير مباشرة حيث اطلب إعادة هيكله كاملة لقائمة الدخل بالإضافة إلى إن هذه الهيكله لا تدخل ضمن أوراق العمل.
  - ⌘ تطبيق الطريقة المباشرة و جب تسوية كل الأرقام بقائمة الدخل إلى الأساس النقدي فان ذلك قد يعني ضمناً إن التقرير على أساس نقدي أفضل كمقياس لتقييم من أساس الاستحقاق .
  - ⌘ تبدأ الطريقة الغير مباشرة برقم صافي الدخل ثم تبين التغير بينه وبين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على عكس الطريقة المباشرة هذا يعود إلى عدم وضوحها.

<sup>1</sup> ري أتش جاريسون، أريك نورين، المحاسبة الإدارية، ترجمة محمد عصام الدين، دار المريخ، السعودية، 2000، ص ص 917-918.

## المبحث الثالث: مؤشرات تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المعتمدة على قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات المالية صلة وصل بين جدول حسابات النتائج و الميزانية العامة, ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة و الضعف من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها وما يمكن التوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار و التمويل و التوسيع المستقبلي.

كما إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الوجه المختلفة لنشاط المؤسسة, واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية.

## المطلب الأول: مؤشرات جودة السيولة

توفر السيولة لجميع الوحدات الاقتصادية جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية, إذ ترتبط قوة أو ضعف سيولة الوحدة الاقتصادية بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية, فهو يمثل الأساس الذي يركن إليه لتوفير السيولة, فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني إن هناك فائضا نقديا يمكن لإدارة الوحدة الاقتصادية أن تستخدمه في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل, أما إذا كان سالبا فهذا يعني إن على الوحدة الاقتصادية إن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما عن بيع جزء من استثماراتها أو بتمويل طويل الأجل.

وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة عن مدى الكفاءة في سياسات التحصيل و كفاءة سياسة الذمم المدينة, واهم مؤشرات ما يلي:<sup>1</sup>

## 1/ نسبة تغطية النقدية:

ويتم حسابها كما يأتي:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة التمويلية و الاستثمارية و تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه كفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريقة الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا.

<sup>1</sup> سعادة اليمين، استخدام التحميل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة ص 22.



## 2/ مؤشرات الفوائد المدفوعة:

ويحسب وفق العلاقة التالية:

مؤشر الفوائد المدفوعة = فوائد الديون المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يعكس هذا المؤشر مدى استيفاء النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض, إن ارتفاع هذا المقياس يؤشر على حقيقة احتمال تعرض الوحدة الاقتصادية لمشاكل السيولة.

## 3/ نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة:

تعرف هذه النسبة كذلك بكفاية التدفق النقدي, وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفق النقدي = صافي تدفقات النشاط التشغيلي / الالتزامات المتداولة.

تتمثل الالتزامات المتداولة في الديون الواجب على المؤسسة سدادها خلال فترة مالية واحدة كالقروض قصيرة الأجل و أوراق الدفع و الأجزاء المستحقة من الديون طويلة الأجل, وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية ديون قصيرة الأجل, حيث إن المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة, وتقاس هذه النسبة بالدورات.<sup>1</sup>

## 4/ مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / ديون مستحقة الأداء ومدفوعات التأجير.

ويوضح هذا المؤشر على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

## 5/ التدفقات النقدية الحرة:

وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - (التدفقات الرأسمالية + توزيعات الأرباح) والتدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم و أصحاب الديون بعد قيام الشركة

<sup>1</sup> مؤيد راضي حنفر، غسان فلاح المطارنة، تحميل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، ص 214

بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية و رأس مال العامل المحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا و زيادة مرونتها المالية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مؤشرات جودة الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن من خلالها التمييز بين صافي الدخل المعد أساس الاستحقاق و صافي التدفق النقدي المعد على أساس النقدي، إن هذا المقياس يؤشر على مدى أهمية ارتفاع رقم صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا.

ومن المعروف انه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت جودة و نوعية أرباح الوحدة و العكس، إضافة إلى ذلك إن تحديد قيمة التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية سوف يمكن من تقييم أدائها في هذا المجال من خلال مقارنتها مع الوحدات الاقتصادية المماثلة لها.<sup>2</sup>

وعليه فان من أهم المؤشرات التي يمكن مراعاتها لقياس جودة الأرباح هي:

### 1/ نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية.

و تمثل الاحتياجات النقدية الأساسية في:

- ٤٥ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.
  - ٤٥ مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد و الأقساط المستحقة خلال العام.
  - ٤٥ النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية.
  - ٤٥ المدفوعات اللازمة لتسديد التوزيعات الأرباح على المساهمين.
- وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات وما توفر منها.

عبد الناصر شحاتة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح من جهة نظر محلي الأتمان<sup>1</sup> في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2008، غير منشورة ص 25-26.  
أمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلماني لقائمة التدفقات النقدية دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات<sup>2</sup> العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، 2013 ص 349.

## 2/ مؤشر النقدي التشغيلية

ويحسب كما يلي:

مؤشر النقدي التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل.

وهي نسبة مختلطة لان صافي التدفق النقدي يتم الحصول عليه من قائمة التدفقات النقدية أما صافي الربح فيتم الحصول عليه من جدول حسابات النتائج، ويفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق، وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق.

## 3/ العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي

العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي = التدفق النقدي التشغيلي / صافي المبيعات.

و توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها، حيث تمثل المبيعات النقدية المحققة مصدرا أساسيا للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة.

## 4/ العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي

العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الموجودات

ويقاس هذا المؤشر القوة الإيرادي للموجودات المستثمرة في الوحدة الاقتصادية، إذ يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأموال المتاحة في تحقيق أرباح، بغض النظر عن مصادر التمويل الخارجية و الداخلية على حد سواء، لذا يعتبر مؤشرا لقياس ربحية الوحدة بشكل عام.<sup>1</sup>

## 5/ نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية<sup>2</sup>

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية = صافي التدفق التشغيلي / حقوق الملكية

ويتم في هذه العلاقة احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كنسبة مئوية من حقوق الملكية و المتمثلة في الاحتياطات بكل أنواعها، رأس مال، و الأرباح المتبقية..<sup>2</sup>

## المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن تحليلها بواسطة مؤشرات مناسبة، و مقارنتها لعدد من السنوات للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، من بينها ما يلي:

سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، باتنة 2009، غير منشورة ص 211-212.

أمال أحمد العمودي و توفيق عبد المحسن الخيال، دراسة العلاقة بين النسب التدفقات والقيمة السوقية للأسهم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للأقتصاد و الإدارة، المجلد 25، العدد 2، 2011 ص 161.

### 1/ نسبة تغطية التوزيعات

نسبة تغطية التوزيعات = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / تغطية التوزيعات

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح النقدية على حملة الأسهم، ولعل من ابرز ما يستفاد من القائمة توضيحها لمعلومات مفيدة عن عمليات التمويل و الاستثمار، وبيان أسباب الاقتراض و مجالات استخدام الأموال المقترضة و كيفية تمويل التوسعات في المعدات و المباني، و كيفية تمويل الزيادة في رأس مال العامل، ومدى قدرة الشركة على الاستمرار في توزيع الأرباح على المساهمين.

### 2/ نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات

و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات = متحصلات الفوائد و التوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من النشطة التشغيلية

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم و السندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية.<sup>1</sup>

### 3/ نسبة الإنفاق الرأسمالي

و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

نسبة النفاق الرأسمالي = النفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و السندات و قروض طويلة الأجل .

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة، وتخدم فئتي المستثمرين و المقرضين على حد سواء بتوفيرها مؤشرات عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح الشركة في إتباع السياسة الملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمارات المالية، و لذلك تعد هذه النسبة مؤشر يستفيد منها المستثمرين و المقرضين لمعرفة كيف تم استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

<sup>1</sup> سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص 112.

محمد أمين خبيرة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، غير

<sup>2</sup> منشورة، ص 70.

## خلاصة.

يعتبر جدول سيولة الخزينة من أهم الجداول حيث كما تبين لنا نجد أن النسب التي تستعمل في تحليله تساعد في المعرفة الشاملة للوضعية المالية للمؤسسة، حيث أن جدول سيولة الخزينة تعطي الصورة الكاملة لها لأنها تبين قدرة المؤسسة على توليد النقدية، ومدى مرونها المالية، ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض. كما أن تبويب التدفقات النقدية تحت ثلاثة أنشطة يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حدي وبصورة مستقلة، خاصة وأن الكثير من مستخدمي القوائم المالية يهتمون بصفة خاصة بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، بل إن البعض يعتقد أن النجاح هو تدفقات نقدية موجبة من أنشطة التشغيل.



تمهيد:

إن الهدف الرئيسي لأي مؤسسة هو الوصول إلى الغيات التي قامت بوضعها، ومعرفة وضعيتها والتأكد من أنها تتجه في المسار السليم، ولذلك تتوجه كل المؤسسات إلى تحليل قوائمها المالية باستخدام مختلف أساليب التحليل المالي، ولكن في الآونة الأخيرة برزت قائمة التدفقات النقدية كمصدر معلومات يساعد في عملية التنبؤ والتخطيط والعمليات الأساسية الأخرى وذلك لما لها من خصائص ومزايا بحيث تعطي معلومات دقيقة ومفصلة حول واقع التدفق النقدي في المؤسسة .

بعد ما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى التحليل المالي وقائمة التدفقات النقدية في هذا الفصل تم إسقاط هذه الدراسة النظرية على مؤسسة بيسكو فروي -بسكرة- حيث قسمنا الفصل إلى .

- المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة وأنواع منتجاتها

- المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن

-المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام المؤشرات المشتقة من جدول سيولة الخزينة

### المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة وأنواع منتجاتها

تعد مؤسسة بيسكو فروي من المؤسسات التي تتميز بجودة منتجاتها حيث تحتل مكانة مميزة في السوق الجزائرية وذلك لتنوع في منتجاتها أدائها الجيد في السوق .

حيث سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن المؤسسة من خلال التعريف بها والهيكلة التنظيمي الخاصة بها وكذا أهميتها وأهدافها.

### المطلب الأول: التعريف بمؤسسة بيسكو فروي -بسكرة-

مؤسسة بيسكو فروي شركة ذات مسؤولية محدودة ذات ملكية خاصة أنشأت سنة 1991 من أجل معالجة و تحويل التمور و تغليف المنتجات الغذائية و صنع البسكويت ، هذا النشاط القائم حاليا حيث أنشأت على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة في سبتمبر 2014 من طرف عائلة عاقل و أولاده برأسمال 25000000000 دح و مقرها الاجتماعي منطقة التجهيزات بلدية بسكرة .

و تتمثل منتجات هذا البسكويت في :

1. بيسكول: (30 غ ، 200 غ ، 450 غ)
2. بحشو الفراولة: (40 غ، 120 غ، 200 غ)
3. بحشو الليمون: (40 غ، 120 غ، 200 غ)
4. بحشو الشوكولاتة: (120 غ ، 200 غ ، 400 غ)

حيث يتم إنتاج 170 طن شهريا فعليا و قد تصل قدرتها الإنتاجية الى 240 طن شهريا

### المطلب الثاني: أهداف المؤسسة والهيكلة التنظيمي الخاص بها

#### الفرع الأول: أهداف المؤسسة

- إنتاج النوعية المحلية من البسكويت بجودة عالمية .
- إطفاء طابع الولاية و توزيع السلعة إلى أكبر عدد من الولايات.
- المساهمة في القضاء على البطالة.

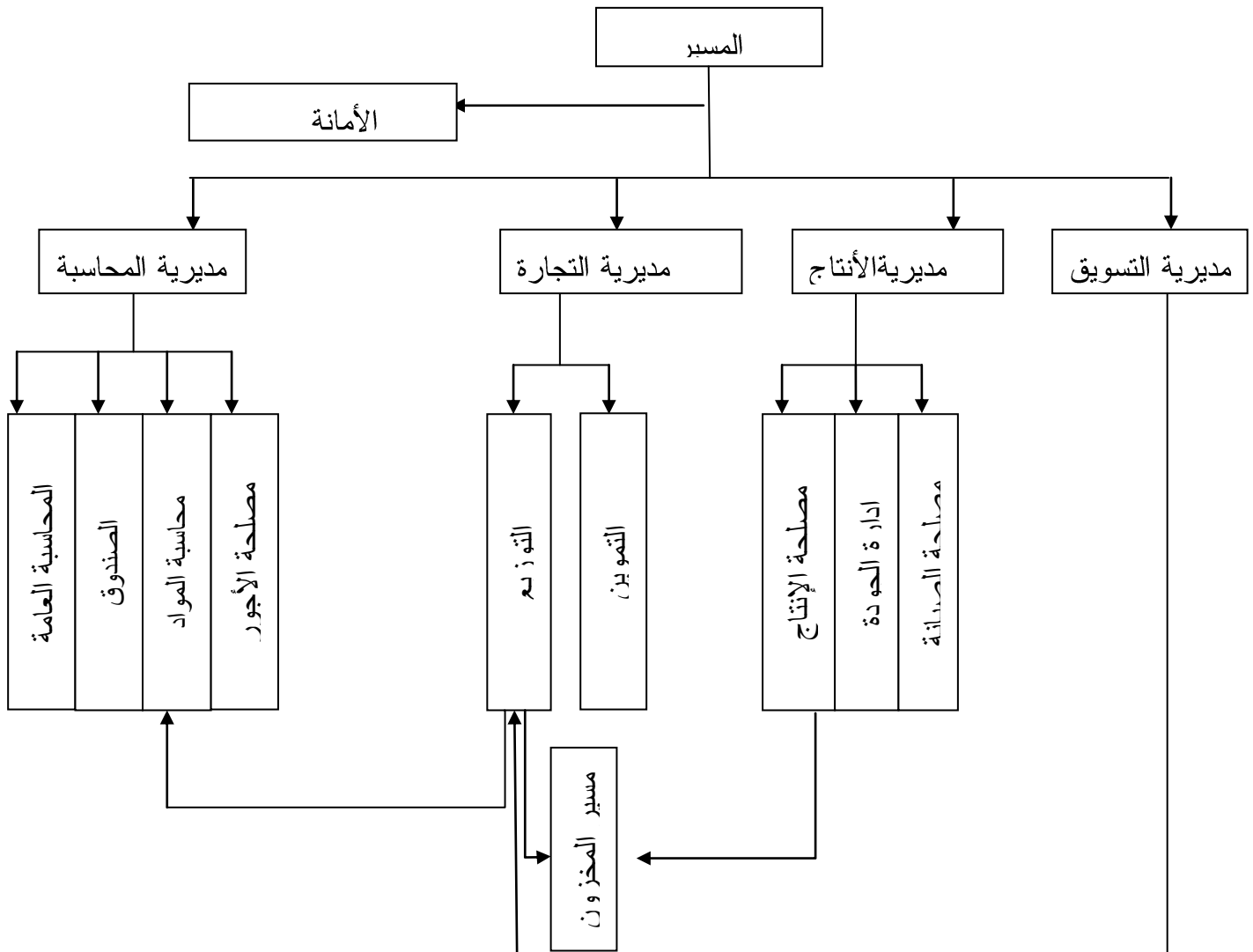


- دعم السوق المحلي الجزائري .
- إدخال العملة الصعبة عن طريق التصدير للمنتج
- تخفيض من حجم الاستيراد للمنتجات الأجنبية عن طريق توفير المنتج في السوق .

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بيسكو فروي -بسكرة-.

يبين الهيكل التنظيمي للمؤسسة مختلف الوظائف والمستويات الإدارية و العلاقات المختلفة فيما بينها ، والهيكل التنظيمي الموضح في الشكل الموالي يبين هذه العلاقات حسب السلم الهرمي للسلطة.

الشكل رقم 08: الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من أعداد الطالب بالأعتماد على وثائق المؤسسة

المفاهيم الأساسية حول الهيكل المؤسسة: تتمثل في مفاهيم المختلفة لوظائف المؤسسة.

المسير: مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا وتقنيا واتخاذ القرار المناسب.

الأمانة: المكلف بتسيير الشؤون الأمانة بما فيها في تسجيل البريد الصادر والوارد واستقبال العملاء والزوار.

مسير التجاري: وتدرج المهمة في بيع وتوزيع منتجات المؤسسة ومتابعة العملاء، وأما التموين فتقوم الشركة بشراء المستلزمات من مواد أولية وكذلك الأغلفة والمواد التنظيف.

مسير مخزون: هو الشخص مسؤول عن التخزين التموينيات وتوزيعها حسب مصلحة الإنتاج في عملية الإنتاج.

مديرية الإنتاج: تقوم مديرية الإنتاج بتحويل المواد الأولية إلى مواد تامة الصنع ومراقبتها عن طريق إدارة الجودة

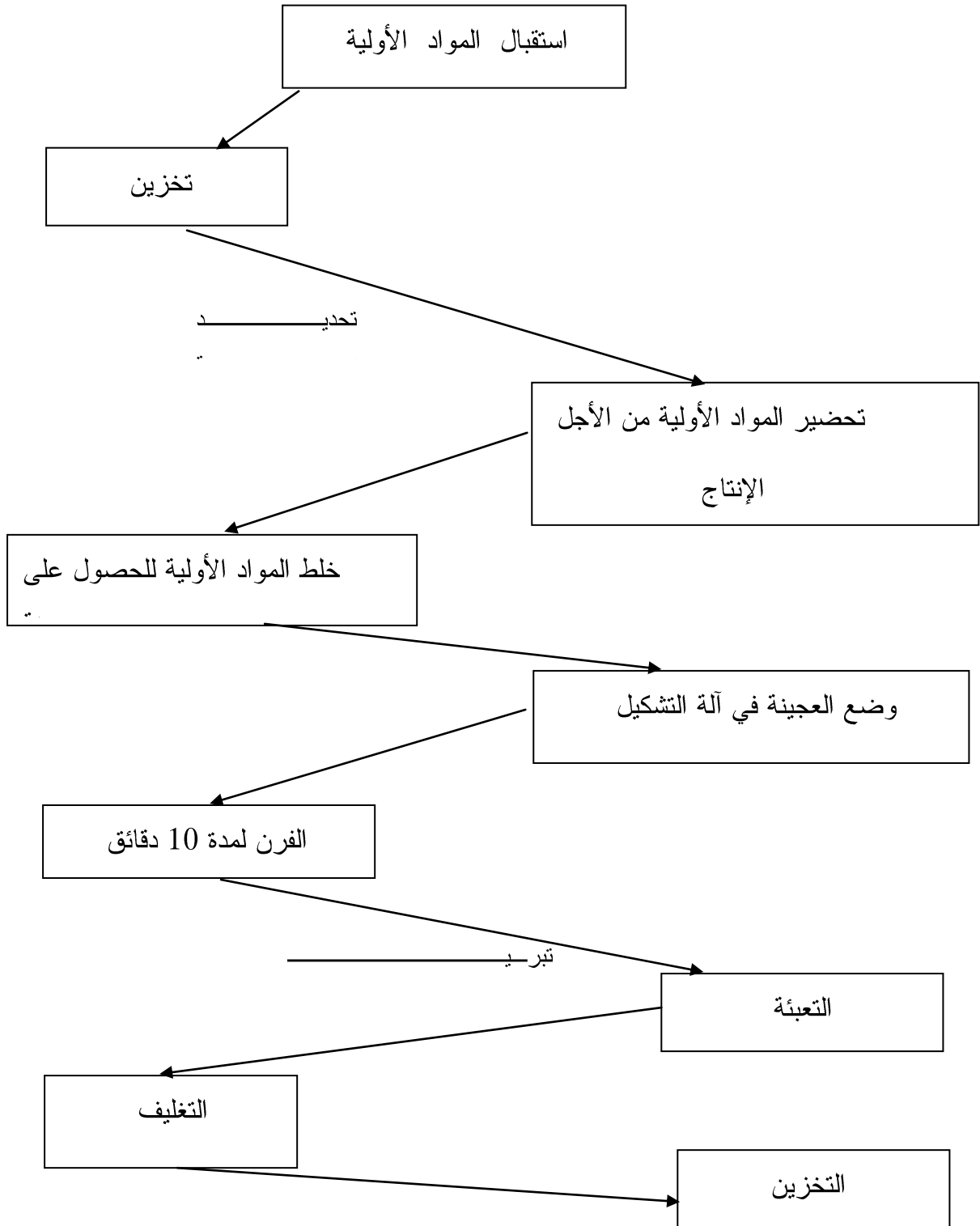
مصلحة الصيانة: حيث تهتم بمراقبة الآلات والتصليح والإعطاب وكذلك مراقبة ودورية الآلات.

التسويق: تهتم عملية التسويق بوضع إشعارات وإعلانات للحرص للإشهار والإعلانات و التحديث.

\*مراحل عملية الإنتاج:

ويمكن توضيح مراحل عملية إنتاج البسكويت في المؤسسة كما يلي:

الشكل رقم 09: مراحل عملية الإنتاج



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة .

## المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة للمؤسسة باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

في هذا المبحث سيتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة .

المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

### الفرع الأول: رأس المال العامل FR.

ويحسب بطريقتين أما من أعلى الميزانية أو من أسفل الميزانية.

من أسفل الميزانية وتكون العلاقة كالتالي: الأصول الجارية - الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 8: حساب رأس المال العامل.

البيان	2013	2014
(1) الأصول الجارية	67807362.72	162105576.71
(2) الديون قصيرة الأجل	87450283.81	103112486.97
(1)-(2) رأس المال العامل FR	-19642921.09	58993089.74

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة .

تحليل جدول رأس المال العامل: يظهر لنا جدول حساب رأس المال العامل للسنة 2013 قيمة سالبة عند هذا المستوى تكون المؤسسة قد اعتمدت على التمويل قصير الأجل ليس لتمويل أصولها المتداولة فحسب بل و لتمويل جزء من أصولها الثابتة أيضا مما يفقدها توازنها المالي و يشكل عليها مخاطر كبيرة.

أما في سنة 2014 فقد كانت القيمة موجبة عند هذه النسبة أو القيمة فإن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث استطاعت أن تغطي تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة و يبقى جزء من هذه الأموال الدائمة يوجه لتغطية الأصول المتداولة. وهذا يظهر وجود سياسة تمويل جيدة تتبعها المؤسسة.

هناك أنواع أخرى من رأس المال العامل وهي:

1/ رأس المال العامل الخاص ويحسب بالعلاقة التالية : الأموال الخاصة -الأصول غير جارية.

حيث:الأموال الخاصة =مجموع الخصوم -مجموع الديون.

و الأصول الغير جارية =مجموع الأصول -الأصول الجارية.

الجدول رقم 09 حساب رأس المال العامل الخاص.

البيان	2013	2014
(1)الأموال الخاصة	63184058.44	56455985.22
(2)الأصول غير جارية	510838694.97	508616300.77
(1)-(2)رأس المال العامل الخاص.	-447654636.53	-452160315.55

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

تحليل جدول رأس المال العامل الخاص:وهنا نجد أن في كلا السنتين ظهرت قيمة سالبة رأس المال الخاص مما يعني أنا المؤسسة لم تمول الأصول الجارية ودالك لظهور القيمة السالبة مما يبين عدم تغطيتها الكاملة للأصول غير جارية لدالك يجب أن تعدل المؤسسة في سياستها الخاصة بتمويل الأصول الجارية وغير الجارية من الأموال الخاصة .

2/ رأس المال العامل الإجمالي ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة.

الجدول رقم 10 حساب رأس المال العامل الإجمالي

البيان	2013	2014
(1) إجمالي الأصول	578646057.69	670721877.48
(2) الأصول غير جارية	510838694.97	508616300.77
(1)-(2) رأس المال العامل الإجمالي	67807362.72	162105576.71

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المؤسسة

تحليل رأس المال العامل الإجمالي: وهي نجد ارتفاع القيمة من سنة 2013 إلى سنة 2014 وهذا يعبر عن ارتفاع في قيمة مجموع الأصول التي يتكفل بها نشاط دورة الاستغلال، ويعني ارتفاع في قيمة مجموع الأصول التي تتحول إلى نقديات وهو يعتبر مؤشر جيد يساعد في تحسين أداء المؤسسة .

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR

ويتم حسابه كما يلي :

BFR = احتياجات الدورة - موارد الدورة

بحيث احتياجات الدورة = أصول الجارية - قيم غير جاهزة.

وموارد الدورة = الديون قصيرة الأجل - ديون مصرفية .

**الجدول رقم 11 حساب احتياجات رأس المال العامل BFR**

البيان	2013	2014
(1) احتياجات الدورة	67807362.72	162105576.71
(2) موارد الدورة	103112486.97	103112486.97
BFR(2)-(1)	-35305124.25	58993089.74

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة .

تحليل جدول حساب احتياجات رأس المال العامل: يظهر جدول احتياجات رأس المال العامل في سنة 2013 كانت القيمة سالبة أي أن هذا يعني وجود فائض في الموارد و عليه فإن القروض قصيرة الأجل تغطي كل احتياجات الدورة و يبقى هناك فائض يمول جزء من الأصول غير جارية .

أما في سنة 2014 أصبحت القيمة موجبة حيث أي أن هذا يعني أن الاستخدامات تفوق الموارد أي أن القروض القصيرة لا تغطي احتياجات الدورة و منه المؤسسة بحاجة لأموال إضافية لتغطية الجزء المتبقي.

الفرع الثالث: الخزينة TR. ويتم حسابه كمايلي :

TR=رأس المال العامل - احتياجات رأس المال.

**الجدول رقم 13 حساب الخزينة TR**

البيان	2013	2014
(1) رأس المال العامل	-19642921.09	58993089.74
(2) احتياجات رأس المال	-35305124.25	58993089.74
(1)-(2) الخزينة TR	15662203.16	0

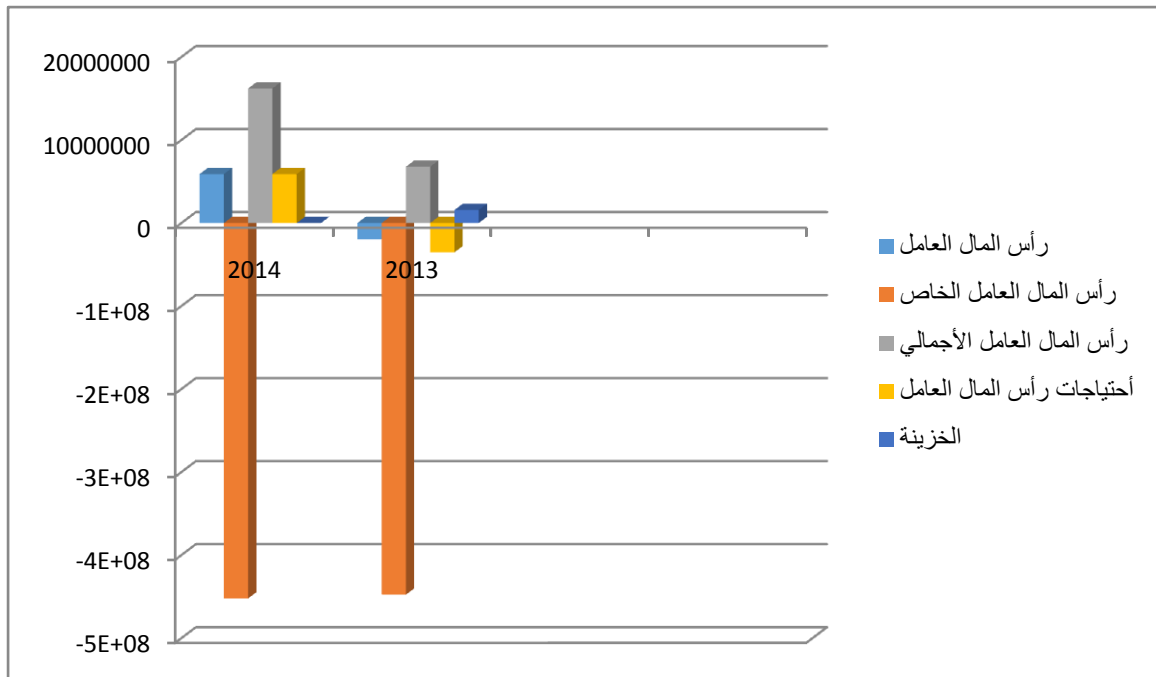
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة .

تحليل جدول الخزينة: من خلال هذا الجدول نجد انه في سنة 2013 كانت الخزينة موجبة هذا يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية

وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

أما في سنة 2014 كانت الخزينة متوازنة حيث كانت تساوي الصفر وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

### الشكل رقم 10 التمثيل البياني لتغير نسب التوازن المالي لسنتي 2013 و2014.



المصدر: من أعداد الطالب إعماداً على وثائق المؤسسة .

تحليل الشكل رقم 10 التمثيل البياني بالأعمدة الذي يبين الفرق بين مختلف نسب التوازن للسنتين المتتاليتين بحيث نجد زيادة في رأس المال العامل أما رأس المال العامل الخاص فبقي ثابتاً مع زيادة رأس المال العامل الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل وانعدام الخزينة حيث نرى أن معظم النسب تحسنت وذلك يبين أن المؤسسة قامت بتعديل في سياستها في التمويل واستخدام الأصول والذي ساهم في تحسن وضعية المؤسسة .



## المطلب الثاني : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية

### الفرع الأول:نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجلها المحددة وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة.

1/نسبة التداول.وتحسب وفق العلاقة التالية

نسبة التداول =الأصول الجارية / الخصوم الجارية.

### الجدول رقم 13 حساب نسبة التداول.

البيان	2013	2014
(1)مجموع الأصول الجارية	67807362.72	162105576.71
(2)مجموع الخصوم الجارية	87450283.81	103112486.97
(1)-(2)نسبة التداول	0.77	1.57

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

تحليل جدول نسب التداول :نلاحظ من خلال هذه النسب أن نسبة التداول العامة للمؤسسة لم تتجاوز 2 خلال سنة 2014 وفي سنة 2013 لم تتجاوز 1 هذا يعني أنه لا يوجد فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود رأسمال عامل سالب خلال سنة 2013 أما في سنة 2014 فتحسنت النسبة حيث تدل النسبة على وجود رأسمال عامل موجب يمكن أن يغطي الديون قصيرة الأجل بمرتين ونصف حيث أن المؤسسة تسدد جميع التزاماتها عن طريق تسديد 63% ويتم حسابها كالآتي  $100 * (1.57/1)$

ولتحسين والوصول إلى النسبة النموذجية يجب على المؤسسة اللجوء إلى الأموال الدائمة لتغطية العجز.

2/نسبة السيولة السريعة .ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = الأصول الجارية - (المخزون)/ (الخصوم الجارية) .

الجدول رقم 14 حساب نسبة السيولة السريعة

2014	2013	البيان
162105576.71	67807362.72	(1)الأصول الجارية
116872786.22	33616118.85	(2) المخزون
103112486.97	87450283.81	(3)الخصوم الجارية
0.43	0.39	(1)-(2)/(3)نسبة السيولة السريعة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

تحليل نسب السيولة السريعة: نلاحظ من خلال هذه النسب أقل من 1 الصحيح وهذا يبين أن المؤسسة تتبع سياسة صارمة في تحصيل مدنيها لأنه من خلال النسب يتبين أن المؤسسة لا تبلغ في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير حيث تتبع سياسة سليمة ساعدتها في تخفيض النسبة .

3/نسبة السيولة الجاهزة: ويتم حسابها وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة الجاهزة= القيم الجاهزة /الخصوم الجارية .

الجدول رقم 15 حساب نسبة السيولة الجاهزة.

2014	2013	البيان
1667364.93	1972092.15	(1)القيم الجاهزة
103112486.97	87450283.81	(2) الخصوم الجارية
0.016	0.022	(2)/(1) نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

تحليل جدول نسب السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونها أو تحصيل مدنيها ومن خلال النسب نجد أن النسب منخفضة حيث يتبين لنا أن المؤسسة لا تحتفظ بأموال سائلة أكثر من حاجتها ويدل أن المؤسسة لديها جزء كبير من النقدية مستثمر مع ذلك لا تجد المؤسسة صعوبة في تسديد مستحقاتها في تواريخ الاستحقاق .

الفرع الثاني:نسب النشاط.تكمن أهمية حساب هذا النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجدتها .

1/معدل دوران الأصول الثابتة :ويتم حسابها وفق العلاقة التالية :

معدل دوران الأصول =المبيعات /الأصول الثابتة .

#### الجدول رقم 16 حساب معدل دوران الأصول الثابتة

2014	2013	البيان
16261900.90	16261900.90	(1)المبيعات
508616300.77	510838694.97	(2)أصول الثابتة
0.031	0.031	(1)/(2)معدل دوران الأصول الثابتة

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

تحليل جدول معدل دوران الأصول :حيث يبين هذا المعدل قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات فهنا النسبة 0.031 تعني أن كل 1 دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 0.031دينار حيث يتضح عدم كفاءة المؤسسة في استغلال كل أصولها الثابتة خلال فترة الدراسة .

2/معدل دوران إجمالي الأصول :ويتم حسابه وفق العلاقة التالية :

معدل دوران إجمالي الأصول =المبيعات /إجمالي الأصول .

## الجدول رقم 17 حساب معدل إجمالي الأصول

2014	2013	البيان
16261900.90	16261900.90	(1) المبيعات
670721877.48	578646057.69	(2) إجمالي الأصول
0.024	0.028	(1)/(2) معدل دوران إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المؤسسة

تحليل جدول معدل دوران إجمالي الأصول: حيث نجد انه في سنة 2014 يقدر ب 0.024 هذا يعني ان كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.024 دينار من المبيعات ولقد انخفضت النسبة عن سنة 2013 وهي تعتبر قيمة ضعيفة جدا وتدل على المتواضع للمؤسسة محل الدراسة .

الفرع الثالث: نسب الربحية: تعكس نسب الربحية نتائج تحليل السابقة ، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة كما أن مختلف النسب التي تم التعرض لها تبين جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة بحيث ، أن نسب الربحية تعطي النتائج النهائية عن كفاءة هذه المنشأة .

1/نسبة مرد ودية النشاط : ويحسب وفق العلاقة التالية :

مرد ودية النشاط = الربح الإجمالي / رقم الأعمال .

الجدول رقم 18 حساب نسبة مرد ودية النشاط

2014	2013	البيان
-6411831.52	-12323731.10	(1) الربح الإجمالي
16261900.90	16261900.90	(2) رقم الأعمال
-0.39	-0.75	(1)/(2) مرد ودية النشاط

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

تحليل جدول نسبة مرد ودية النشاط : حيث تظهر كلا النسبتين أن المؤسسة أظهرت نتائج سالبة في كلا السنتين على التوالي وهذا يعني تدهور الأداء العام للمنشأة ويبين أن كل دينار من رقم الأعمال أدى خسارة ب 0.75 دج حيث عرف النسبة انخفاض في سنة 2014.

2/العائد على حقوق الملكية : ويحسب وفق العلاقة التالية :

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية .

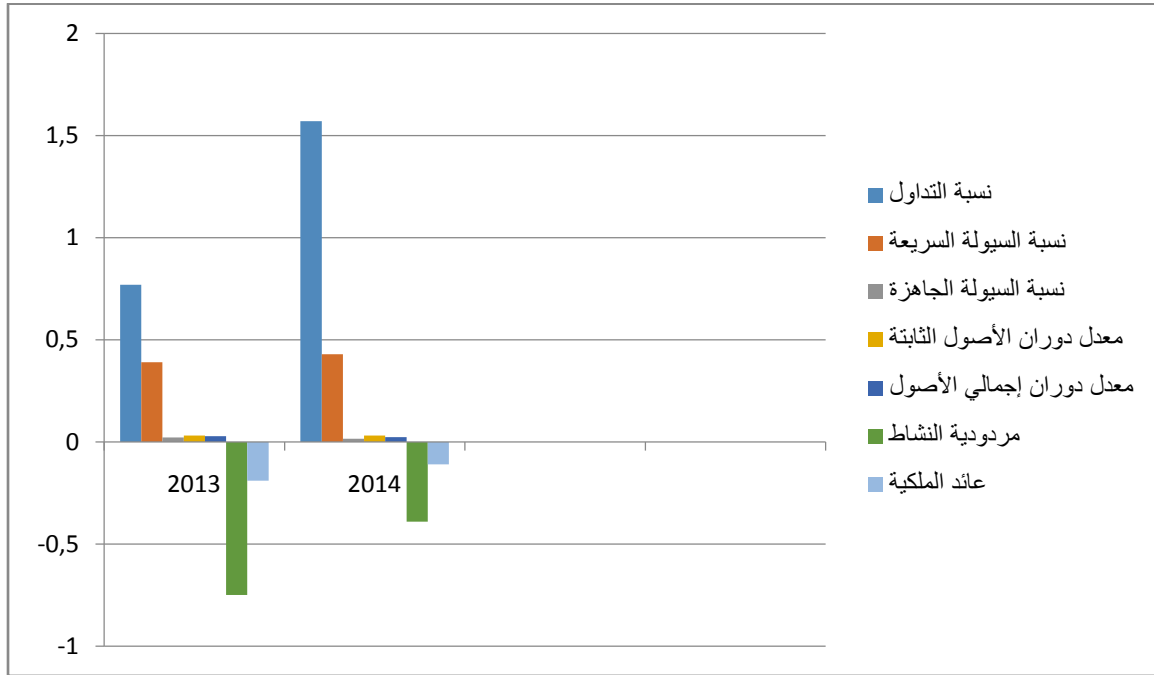
الجدول رقم 19 حساب عائد الملكية.

2014	2013	البيان
-6728073.22	-12323731.10	(1) صافي الربح
56455985.22	63184058.44	(2) حقوق الملكية
-0.11	-0.19	(1) / (2) عائد الملكية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

تحليل جدول معدل العائد على حقوق الملكية: ويعبر هذا المعدل عن العائد الذي يحققه الملاك من وراء استثمار أموالهم حيث ظهرت النتائج سالبة في كلا السنتين على التوالي لكن يمكن القول أن النسبة تراجعت خلال سنة 2014 وهذا راجع إلى الرفع من استغلال أموال المؤسسة .

### الشكل رقم 11: لتغير النسب المالية لسنتي 2013 و2014.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

تحليل الشكل رقم 11 التمثيل بالمستطيلات الذي يبين الفرق بين مختلف نسب التوازن للسنتين المتتاليتين بحيث نجد زيادة في نسبة التداول وسيولة السريعة وانخفاض نسبة السيولة الجاهزة أما معدل دوران الأصول الثابتة بقي ثابتا مع معدل دوران إجمالي الأصول وانخفاض في القيمة السالبة لمردودية النشاط وعائد الملكية وهذه النسب تبين تحسن في الربحية وارتفاع نسبة السيولة والتداول يدل تحسن في تغطية مختلف الديون وعند المقارنة نجد أن دورة 2014 أحسن من دورة 2013 .

### المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام المؤشرات المشتقة من جدول سيولة الخزينة

تكشف النسب المشتقة من جدول سيولة الخزينة الوضعية الحقيقية للمؤسسة حيث تشمل النسب جميع نواحي توليد النقدية في المؤسسة.

#### المطلب الأول. مؤشرات جودة السيولة

1/نسبة التغطية النقدية: ويحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة التغطية النقدية=صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية /التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الأستثمارية والتمويية .

#### الجدول رقم 20 حساب نسبة التغطية النقدية .

2014	2013	البيان
-80395050.36	-11735596.04	(1)صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
24843789.88	359498359.89	(2)التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الأستثمارية والتمويية
-0.003	-3.23	(1)/(2)نسبة التغطية النقدية

#### المصدر: من إعداد الطالب إعمادا على وثائق المؤسسة.

تحليل جدول نسبة التغطية النقدية: نلاحظ من النسب أن المؤسسة خلال الدورتين حققت نتاج سالبة أي ان النقدية المولدة من النشاط التشغيلي لم تساهم في تغطية الألتزمات الأستثمارية والتمويلية مما يبين أن السيولة المتوفرة لدى المؤسسة عاطلة وليست متولدة خلال الدورة من النشاط الرئيسي للمؤسسة .

2/نسبة كفاية التدفق النقدي. وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفق النقدي = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/الألتزمات الجارية .

الجدول رقم 21 حساب نسبة كفاية التدفق النقدي.

2014	2013	البيان
-80395050.36	-11735596.04	(1) صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
103112486.97	87450283.81	(2) الألتزمات الجارية
-0.77	-0.13	(2)/(1) نسبة كفاية التدفق النقدي

المصدر: من إعداد الطالب إعتماذا على وثائق المؤسسة

تحليل جدول نسبة كفاية التدفق النقدي: بعد أظهار النسب التي تخص تبيان قدرة المؤسسة على سداد الألتزمات قصيرة الأجل حيث نجد ارتفاع النسبة من سنة 2013 إلى سنة 2014 لكن النسبة كانت سالبة مما يبين عجز المؤسسة على سداد ألتزماتها في تواريخ الاستحقاق .

3/ التدفق النقدي الحر: ويحسب وفق العلاقة التالية :

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - (الأنفاق الرأسمالي + توزيعات الأرباح) .



## الجدول رقم 22 حساب التدفق النقدي الحر.

2014	2013	البيان
-80395050.36	-11735596.04	(1) صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
134914.53	359768359.89	(2) الأنفاق الرأسمالي
—	—	(3) توزيعات الأرباح
-80260135.83	-371503955.93	(1)-(2)+(3) التدفق النقدي الحر

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

تحليل جدول مبلغ التدفق النقدي الحر: ويبين هنا مدى مرونة المؤسسة على تسديد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية ومن هنا نرى أنا المؤسسة حققت تدفق نقدي سالب بحيث أن المؤسسة لا تملك النقدية الكافية ومع ذلك فإن المبلغ تقلص من سنة 2013 بحجم كبير جدا.

المطلب الثاني: مؤشرات جودة الربحية.

1/ الاحتياجات النقدية الأساسية: ويحسب وفق العلاقة التالية:

الاحتياجات النقدية الأساسية = التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية + الأنفاق الرأسمالي + مدفوعات أعباء الديون + سداد الديون المستحقة خلال الدورة.

الجدول رقم 23 حساب الاحتياجات النقدية الأساسية .

2014	2013	البيان
99069468.88	23452365.41	(1) التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية
134914.53	359768359.89	(2) الأنفاق الرأسمالي
1793457.45	867094.79	(3) مدفوعات أعباء الديون
24708875.35	0	(4) سداد الديون المستحقة خلال الدورة
125706716.21	384087820.09	(1)+(2)+(3)+(4) الاحتياجات النقدية الأساسية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

2 /نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: ويحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

الجدول رقم 24 حساب نسبة كفاية التدفقات النقدية.

2014	2013	البيان
101708542.82	11735596.04	(1) التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية
125706716.21	384087820.09	(2) الاحتياجات النقدية الأساسية
0.8	0.03	(1)/(2) نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

تحليل جدول نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: نلاحظ من خلال هذه النسب أن المؤسسة لم تضمن تغطية كافة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية وعلى المؤسسة ان تتدارك الأمر من اجل الرفع من القدرة على تلبية هذه الاحتياجات النقدية .

**3/ مؤشر النقدية التشغيلية :** ويحسب وفق العلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلية=صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية /صافي الدخل .

الجدول رقم 25 حساب مؤشر النقدية التشغيلية .

2014	2013	البيان
-80395050.36	-11735596.04	(1) صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
-6728073.22	-12239620.12	(2)صافي الدخل
0.95	11.49	(1)/(2)مؤشر النقدية التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على وثائق المؤسسة

تحليل جدول مؤشر النقدية التشغيلية: يبين هذا المؤشر نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق حيث حققت المؤسسة مؤشرا مرتفع سنة 2014 أحسن من سنة 2013 حيث كان 0.95 وهذا ما يعكس جودة الربحية خلال دورة 2014.

**4/العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي:** ويحسب وفق العلاقة التالية :

العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي =التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية /صافي المبيعات .

الجدول رقم 26 حساب العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي.

2014	2013	البيان
-80395050.36	-11735596.04	(1) التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية
16261900.90	16261900.90	(2) صافي الربح
6.25	0.72	(1)/(2) العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

تحليل جدول نسبة العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي: تبين هذه النسبة مدى ائتمان المؤسسة حيث في سنة 2014 كانت 6.25 وهي نسبة جيدة حيث تعبر عن السياسة التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية

5/ العائد على موجودات من التدفق النقدي : ويحسب وفق العلاقة التالية :

العائد على موجودات من التدفق النقدي = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الموجودات

الجدول رقم 27 حساب العائد على موجودات من التدفق النقدي.

2014	2013	البيان
-80395050.36	-11735596.04	(1) صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
670721877.48	578646057.69	(2) إجمالي الموجودات
-0.11	-0.02	(1)/(2) صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

تحليل جدول نسبة العائد على موجودات من التدفق النقدي: حيث تظهر هذه القائمة مدى قدرة الموجودات على توليد التدفقات النقدية التشغيلية أي أنها ساهمت ب 0.11- في سنة 2013 أما سنة 2014 كانت 0.02- لكن تبقى نتائج ضعيفة لكونها سالبة .

6/نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية=صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/حقوق الملكية .

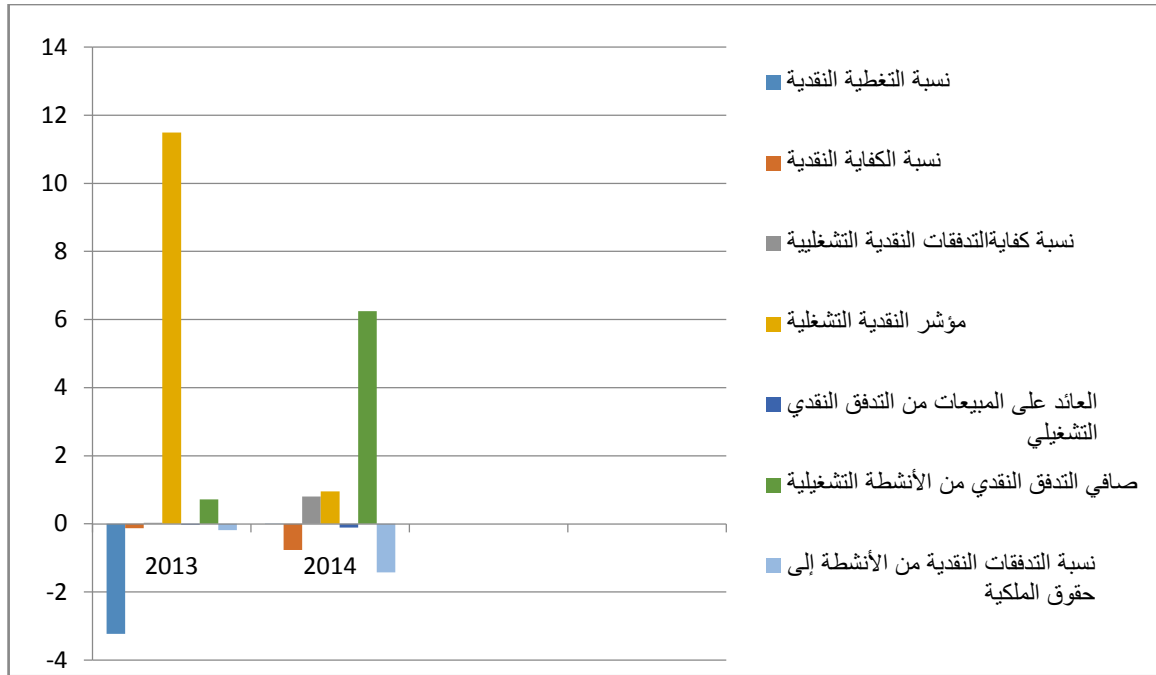
الجدول رقم 28 حساب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية.

2014	2013	البيان
-80395050.36	-11735596.04	(1)صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
56455985.22	63184058.44	(2)حقوق الملكية
-1.42	-0.18	(1)/(2)نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة .

تحليل جدول نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية: بحيث نجد أن النسب كانت ضعيفة جدا في كلا السنتين مما يبين انخفاض مستوى أداء المؤسسة في توليد النقدية وانخفاض جودة أرباحها .

الشكل 12 رقم التغير في مؤشرات التحليل لجدول سيولة الخزينة



الصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

تحليل الشكل رقم 12 الذي يبين الفرق بين مختلف المؤشرات لسنتي 2013 و 2014 حيث نجد انخفاض نسب التغطية النقدية وإنخفاض كبير في مؤشر النقدية التشغيلية وارتفاع صافي التدفقات النقدي من الأنشطة التشغيلية وارتفاع النسبة السالبة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية مما يبين عدم الأهتمام الكبير لتحليل قائمة التدفقات النقدية لكن يوجد تحسن كبير التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية.

❖ التقرير حول وضعية المؤسسة .

وفي نهاية دراسة الحالة الخاصة بمؤسسة بيسكو فروي -بسكرة- لا بد من الإشارة إلى مجموعة من النقاط وهي:

- عند تحليل سيولة المؤسسة المستخرجة من القوائم التقليدية لاحظنا أن نسبي التداول والسيولة كفيلا بتغطية التزامات المنشأة على عكس عندما قمنا أستخرجها من قائمة التدفقات النقدية أظهرت وضعية سيئة للمؤسسة

- المؤشرات التي تم أستخرجها من قائمة التدفقات النقدية كانت أظهرت أن للمؤسسة كثير من نقاط الضعف من أبرزها قائمة التدفقات النقدية .

- النسب أظهرت تحسن طفيف في أداء المنشأة خلال الدورتين مما يعني أن المنشأة تحسن من فعاليتها مع مرور الوقت

- النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية فهي تتعلق بشكل أساسي بصافي التدفق النقدي التشغيلي بدلا من صافي الربح ، وهذا ما يسمى بتقييم جودة الأرباح المحققة من خلال تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق النقدية الكافية من نشاط البيع وأموال المساهمين المستثمرة.

- نسب الربحية المستخرجة عن طريق الأساليب التقليدية للمؤسسة تسمح بتقييم ربحيتها بربط الأرباح المحققة بالمبيعات لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال موجداتها من جهة ، لمعرفة مدى قدرة نشاط البيع على تحقيق الربح.

خلاصة.

مما سبق وبعد أتمام الدراسة الميدانية ، وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة يتضح أهمية وأرتباط قائمة التدفق النقدي بالتحليل المالي ، وذلك للدور الذي يلعبه في تنبيه المؤسسة في حالة الوقوع في خطر حيث تعتبر الأداة المثلى لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة في الدورة .

حيث توصلنا إلى أنه يمكن زيادة فعالية المؤسسة وذلك من خلال الأنداز المبكر للفشل المالي وذلك عن طريق تحليل النسب الخاصة بالسيولة أظهرت تدهور مستمر وخطير على المؤسسة.



السلامة

### الخاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا إلقاء الضوء على أهمية جدول سيولة الخزينة والذي ينقسم الى ثلاث أنشطة : التمويل ، الاستثمار ، التشغيل وهو بدوره يعطي الصورة الواضحة للمؤسسة وكيفية سير النقدية في مؤسسة بحيث يعتبر القائمة الأكثر دقة من حيث عرض النتائج وقد جاء بطريقته التي تسهل على المسير المالي الوصول إلى نتائج أكثر دقة بفضل النظام المحاسبي المالي لذا جاءت هذه الدراسة لتوضح آلية تحليل جدول سيولة الخزينة في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال الإشكالية المطروحة كيف ساهم جدول سيولة الخزينة في إظهار الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

وللإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية ، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول حيث خصص الفصل الأول لدراسة النظرية لجدول سيولة الخزينة إما الفصل الثالث للدراسة الميدانية في مؤسسة بيسكو فروي وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتائج البحث ونتائج اختبار الفرضيات والتوصيات والاقتراحات كما فتحت لنا الدراسة آفاق جديدة مهمة

**نتائج الدراسة :** يمكن تلخيص نتائج الدراسة إلى ما يلي .

**نتائج نظرية :** وتتمثل أهمها في مايلي.

- التحليل المالي وسيلة من وسائل التبوؤ والتخطيط الذي يساعد المسير المالي .
- جدول سيولة الخزينة من القوائم المهمة التي لها الدور الكبير في دراسة الوضعية المالية .
- النسب المشتقات من جدول سيولة الخزينة تعبر بشكل كبير عن التدفقات النقدية الموجودة في المؤسسة .
- التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة يعبر عن السياسات المتبعة من طرف المؤسسة الخاصة بالتدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، التمويلية، الإستثمارية.

**نتائج تطبيقية:**

- اعتماد المؤسسة على جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة .
- كثرة النتائج السالبة من النسب المشتقة من جدول سيولة الخزينة يدل على عدم الأهتمام الكبير بهذه القائمة.

• تحسن الوضعية المالية للمؤسسة لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بعد إستخراج النسب المشتقة من جدول سيولة الخزينة.

• التحليل المالي للقوائم المالية الأخرى بإستعمال النسب المالية ونسب التوازن المالي لم يعطي وصف دقيق للوضعية المالية للمؤسسة.

نتائج إختبار الفرضيات: بناء على النتائج السابقة يتم الإجابة على الفرضيات الأتية:

1. الفرضية الأولى: يعتمد جدول سيولة الخزينة في إعطاء أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة في توليد الأموال والمعلومات في استخدام السيولة و التي أثبتنا صحتها ذلك أن مختلف القوائم المالية يتم اعتمادها طبقاً لمبدأ الإستحقاق أما جدول سيولة الخزينة فيتم إعدادها من خلال مبدأ النقدية مما يجعلها أحد القوائم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها فهي تمد مستخدمي القوائم المالية عن قدرة المؤسسة على توليد النقدية وتوزيع الأرباح والقدرة على تجديد الإستثمارات .
2. الفرضية الثانية : يمكن الاعتماد على نتائج تحليل جدول سيولة الخزينة بالتنبؤ في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتي أثبتنا صحتها ذلك أن النسب المشتقة من جدول سيولة الخزينة أعطت وصف دقيق لوضعية المؤسسة وكذا مكنت من معرفة الاتجاه الذي يسير فيه أداء المؤسسة بعد الأخذ بعين الاعتبار نتائج تحليل جدول سيولة الخزينة وتعديل في مختلف سياسات المؤسسة.
- الفرضية الثالثة: تستخدم مؤسسة بيسكو فرووي بسكرة جدول سيولة الخزينة كأداة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتي تم نفيها ذلك أن مؤسسة بيسكو فرووي-بسكرة - تقوم بإعداد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة لأن القانون يفرض إعدادها ليس لاستعمالها لأغراض التحليل ومعرفة وضعية المؤسسة .

#### الإقتراحات والتوصيات :

يمكن إقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في إستخدام جدول سيولة الخزينة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة:

- الاهتمام أكثر بجدول سيولة الخزينة و الإعتماد عليه بصورة كبيرة في تحليل الوضعية المالية لمؤسسة بيسكو فرووي -بسكرة-
- التخطيط المالي إستنادا إلى تحليل النسب المستخرجة من جدول سيولة الخزينة
- التعديل في مختلف سياسات المؤسسة المتعلقة بالنقدية إستنادا لجدول سيولة الخزينة.

### أفاق البحث:

يمكن طرح بعض المواضيع التي تكون أفاق للبحث:

- علاقة تحليل جدول سيولة الخزينة بالتنبؤ بالفشل المالي .
- التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتحسين الأداء .
- جدول سيولة الخزينة كأداة لترشيد القرارات.

# فَائِضَةُ الْمُرَاجِعِ

أولا : المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

- 1/أيمن الشنطي ،عامر شقر ،مقدمة في الإدارة والتحليل المالي،دار البداية،عمان،2007.
- 2/أمين السيد أحمد لطفي،التحليل المالي،الدار الجامعية الأبراهيمية،الإسكندرية2005.
- 3/ألياس بن ساسي،يوسف قريشي،التسيير المالي دروس وتطبيقات،دار وائل، عمان2006.
- 4/الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2003.
- 5/حمزة الشمينخي ،إبراهيم الجزراوي،الإدارة المالية الحديثة،منهج تحليلي في إتخاذ القرار، دار الصفاء،عمان
- 6/حسين عطا غنيم ،دراسات في التمويل،المكتبة الأكاديمية،القاهرة،2005.
- 7/حمزة محمد زيدي،الإدارة المالية المتقدمة،مؤسسة الرواق،عمان،2004.
- 8/خالد وهيب الراوي،التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي،دار الميسرة،عمان،2000.
- 9/خبراء الشركة العربية المتحدة ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، 2006.
- 10/دريد كمال آل شبيب،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ،دار الميسرة ،عمان ،2007.
- 11/اري اتش جاريسون، أريك نورين ،محاسبة الإدارية ، ترجمة محمد عصام الدين ، دار المريخ ،السعودية ، 2000.
- 12/رشاد العصار واخرون ، الإدارة والتحليل المالي ، دار البركة ،عمان ، 2001.
- 13/طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية ، الدار الجامعة ،الإسكندرية ، 2005.
- 14/عبد الستار صياح ، سعود العامري ، الإدارة المالية ، دار وائل ، 2007.

- 15/ عبد الناصر إبراهيم وآخرون ، أصول المحاسبة المالية ، دار الميسرة ، الأردن ، ج2، ط2005، 3.
- 16/ علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي ، تحليل المالي للرقابة عن الأداء والكشف عن الانحرافات ، مركز الكتاب ، 2015.
- 17/ عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ احمد ، جودة إدارة الائتمان ، دار وائل ، 1999.
- 18/ عامر شقر ، ايمن شنطري ، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر ، عمان ، 2007.
- 19/ عدنان هاشم السمرائي ، الإدارة المالية ، دار زهران ، عمان ، 2000.
- 20/ عبد الحليم كراجه وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الصفاء ، عمان .
- 21/ فايضة سليم حداد ، إدارة مالية ، دار حامد ، الأردن ، 2009.
- 22/ كمال الدين دهرائي ، تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2009.
- 24/ لخضر علاوي ، معايير المحاسبة المالية (دروس تطبيقات محلولة ) ، الجزائر ، 2012.
- 25/ محمد صالح الحناوي وآخرون ، الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004.
- 26/ محمد مطر ، مبادئ المحاسبة المالية ، الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والافصاح ، دار وائل ، 2007 .
- 27/ محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، الجزائر ، 2012.
- 28/ محمد عبد العزيز ال خليفة ، شرح المعايير المحاسبة المصرفية ، مصرف الفجر ، ج1، مصر ، 1999.
- 29/ مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، تحصيل القوائم المالية ، مدخل نظري وتطبيقي ، دار الميسرة ، عمان .
- 30/ منير شاكر محمد ، إسماعيل إسماعيل ، عبد الناصر نور ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار الوائل ، 2005.

- 31/ محمد الصيرفي ، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية ، دار الفجر ، مصر ، 2014.
- 32/ مجموعة من الاقتصاديين ، الموسوعة الاقتصادية ، دار بن خلدون بيروت .
- 33/ محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني ، دار وائل ، عمان ، 2000.
- 34/ محمد رفيق الطيب ، مدخل التسيير ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ج2، 2009.
- 35/ محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية ، دار حامد ، عمان ، 2008.
- 36/ نعيم داوود ، التحليل المالي ، دراسة تطبيقية نظرية ، دار البداية ، عمان ، 2012.
- 37/ ناصر دادي عدون ، نواصر محمد الفتحي ، دراسة الحالة المالية ، دار الافاق ، الجزائر ، 1991.
- 38/ هيثم محمد الزغي ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر ، عمان ، 2000.

## 2- المذكرات والأطروحات:

- 1/ لزهرة محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، غير منشورة.
- 2/ شباح نعيمة ، دور التحليل المالي في تقييم أداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2007/2008، غير منشورة.
- 3/ سعادة اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، غير منشورة.
- 4/ عبد الناصر شحاتة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح من جهة نظر محلي الأتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2008، غير منشورة .
- 5/ سالي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، باتنة ، 2009، غير منشورة



6/ محمد أمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، غير منشورة.

### 3- مدخلات وملتقيات:

1/ بن فرج زوبنة، رحيم حسين، "قائمة التدفقات الخزينة مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر" مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14 ديسمبر 2011

2/ بلعور سليمان، علي بن الطيب، "بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، 16-17-18- نوفمبر 2011

3/ حاب الله، سليم الطربلسي، القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مداخلة ضمن أعمال ملتقى الدولي حول المعايير المحاسبية الدولية والمؤسسة الاقتصادية، متطلبات التوافق والتطبيق، كلية علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، يومي 25/26/05/2016.

4/ دراسة حسين أحمد دحدوح : بعنوان "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية" بحث مقدم ضمن مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق سوريا، 2008

5/ احمد طرطار، شوقي جباري، الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات الخزينة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (متطلبات التوافق و التطبيق)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، مركزا الجامعي سوق أهراس ، الجزائر يومي 25-26 ماي 2010.

6/ نصر الدين بن نذير ، عمار بوشناف ، جدول تدفقات الخزينة ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول: الأطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، جامعة دحلب البليدة الجزائر ، أيام 13-15 ماي 2009.

4- مجلات والمقالات:

1/أمال نوري محمد،مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلماني لقائمة التدفقات النقدية دراسة تحليلية بالأعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمي،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد34، 2013

2/أمال أحمد العمودي وتوفيق عبد المحسن الخيال،دراسة العلاقة بين النسب التدفقات والقيمة السوقية للأسهم،مجلة جامعة الملك عبد العزيز للأقتصاد و الإدارة،المجلد 25،العدد2،2011.

5-القرارات والمراسيم:

\* القرار المؤرخ في 23 رجب 1429الموقع ل26 يوليو2008المتضمن قواعد التقييم والحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية -وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19

مواقع إلكترونية:

\* مقالة حول أدوات التحليل المالي منقولة عن الموقع الإلكتروني .Ar.wikipedia.org.

6- الكتب بالفرنسية:

-nacer eddine.sadi. **analyse financier d entreprise methode et outils d analyse et et de diagnostic en normes fancaire et internationales** .paris 2009.

-alain marion **analyse fanancière concepts et méthodes**.DUNOD 3 édition paris France 2004

-Eliechoen.**analyse financier.ed.economic**.6editoin.paris.2006.

-ali tazait **maitrise du système comptable financier**. ed acg algeri.2009

-Alain capiez·**element de gestion financiere**.masson .paris.4ed.1994

-Jean Jacques Julian, **Les normes comptables internationales IAS/IFRS,2 eme édition**, soupe fouclier (faucher) 2007

-Le système comptable \*scf\*les page bleue

اللاحق